



ملحق التجربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقدة يوم الاحد الواقع في ٢ / ربيع الاول / ١٤١٦ هجرية الموافق ٧/٣٠ /
١٩٩٥ ميلادية

(المجلد ٣٢)

(العدد ١٤)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - طلب اجازة مقدم من دولة السيد طاهر المصري .

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد ابراهيم شحدة .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله النور .

د - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير الحياشنة .

٤

٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير التنمية الادارية رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٥/٢/٦ ، جواباً

ملحق من المجلد

على السؤال رقم (١١٣) للمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .
٢ - كتاب معالي وزير الأشغال العامة والاسكان رقم (٢٢٥١) تاريخ ٢٠/٢/١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٠) المقدم من سعادة النائب المهندس منير صوير .

٣ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٣٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج .

٤ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٣/١ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٢) والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

٥ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤٣٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٣/١٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٦) والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد القضاة .

٤ - اقتراح برغبة رقم (١٠٥) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي بخصوص ربط حي الزهراء والمنطقة السكنية الخامسة بالجاري العامة حفاظاً على عدم تلوث البيئة .

٥ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة .

٢ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ ، والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٥ - عيت يوم الاربعاء تاريخ ١٩٩٥/٨/٢ صباحاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٥/٧/٣٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم خير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
دولة السيد طاهر المصري ، ابراهيم شحدة .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :
د. عبد الله النور ، سمير حباشنة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
توجان فيصل ، سالم الزوايدة .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي : وزير الخارجية .

٦ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٧ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٨ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

٩ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

١٠ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .

١١ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٤ - معالي الدكتورة رجا خلف الهندي : وزير التخطيط .

١٥ - معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٦ - معالي السيد عادل القضاة : وزير التموين .

١٧ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٨ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٩ - معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

٢٠ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

هذا من الأصل

- ٢٩- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .
- ٣٠- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٣١- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .
- ٣٢- معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .
- ٣٣- معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٣٤- معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .
- ٣٥- معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .
- وحضر من الامانة العامة :
- (١) السيد نذير عطيات .
- (٢) السيد علي الحسينان .
- (٣) السيد محمد الرديني .
- (٤) حسان النجدادي .
- ١- افتتاح الجلسة :-
- معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة .

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى ؟ يعنى .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عبد الله السور .

ب- طلب معذرة مقدم من معالي السيد سمير الحباشنة .

٣- الردود على الأسئلة :-

١- كتاب معالي وزير التنمية الادارية رقم (١١٨) تاريخ ١٩٩٥/٢/٦ ، جواباً على السؤال رقم (١١٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٤٠ / ٢٤ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٣ م

معالي وزير التنمية الإدارية

أبحث لمالككم صورة عن السؤال رقم

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

وزير التنمية الادارية

الرقم : ب / ١١٨

التاريخ : ٦ رمضان ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٥ / ٢ / ٦ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

أشير الى كتابكم رقم ٤٠/٢٤/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١/٣ ، المرفق بطيه صورة عن السؤال المقدم من سعادة النائب د. محمد عويضة بخصوص أعداد المؤهلين من حملة العلوم الشرعية من شهادات الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير الذين لهم طلبات في ديوان الخدمة المدنية .

أرفق بطيه كشف ديوان الخدمة المدنية ، الذي يبين أعداد المتقدمين بطلبات توظيف مصنفين حسب التخصص والمستوى العلمي ، وذلك حتى تاريخ ١٩٩٥/١/٢٩ .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير التنمية الإدارية

الدكتور محي الدين توفق

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢١ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتزجيه السؤال التالي الى معالي وزير التنمية الادارية الموقر للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : ارجو تزويدي بأعداد المؤهلين من حملة العلوم الشرعية من شهادة الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير وتواريخ طلباتهم الذين لهم طلبات تعيين لدى ديوان الخدمة المدنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

هذا من اصل

الشارع: ١٠/٢٩ ١٩٩٠
 د. جوان العبدى
 بطيات نزيه حسب التماس: البيوت والبيس
 اعداد المتقدسون ١٩٩٠

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٣٨٧ / ٢٥ / ١٦ / ٣ :

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان

رجاء الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة
للقانونية .

م. سعد هایل السرور
رئيس مجلس النواب

الموضوع : توجيه سؤال الى معالي وزير
الاشغال العامة والاسكان .

• السؤال :-

٢) هل تم اجراء دراسة حول مسار الطريق المذكور من حيث الكلفة وجدواه الاقتصادية ؟ وبداية الطريق ومساره .

النائب ١٩٩٥/١/٢٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم : ٣٠٠١٢١ / ٢٢٥١

التاريخ : ٢٠ / ٢ / ١٩٩٥

الموافق : ٢٠ / ٩ / ١٤١٥

... ..

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : السؤال رقم (١٤٠) تاريخ ١٢/٤
١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب

1111

المهندس منير صوير بشأن إنشاء
طريق العارضة / يوشع / يرقا)
طريق السلط الدائري) .

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٥/١٦/٣
٣٨٧ تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ والذي وصلنا بتاريخ
١٩٩٥/٢/١٥ أرجو ان ابين لمعاليكم ما
يلي :-

١ - تعود الحاجة لإنشاء الطريق موضوع
البحث للأسباب التالية :

أ - ربط المنطقة الصناعية بشمال
المدينة مع المنطقة الصناعية التي
تم استملاكها في يرقا ومع
طريق العارضة .

ب - تطوير المناطق الشفا غورية في
غرب المدينة .

ج - ربط الاماكن السياحية
والاقتصادية والاثريّة والدينية
بطريق العارضة حيث تربط
هذه الطريق على سبيل المثال
كلا من مقاما يوشع عليه
السلام ، المدينة الرياضية ،
كلية المجتمع ومشاريع اسكان
غرب السلط .

د - ربط قرى عيرا و يرقا بطريق
العارضة .

هـ - بما ورد اعلاه فانه لا يعقل
لشارع السلط الضيق والناقل
داخل البلدة من استيعاب حركة

المرور المتولدة عما هو وارد
اعلاه .

٢ - للمشروع لا يزال تحت الدراسة حتى
الآن ، ويقدر طوله ب (٧) كلم ،
وكلفة انشائه (٢) مليون دينار ، وهو
بمسرين ، ويبدأ من مزرعة خليفة على
طريق العارضة ويتجه غرباً لمقام يوشع
عليه السلام ثم الى ستاد الامير عبد الله
ومنه الى كلية مجتمع السلط .

٣ - تشير الدراسة الأولية الى ان المسار
المقترح في (٢) اعلاه هو الانسب
وجاري حالياً التركيز على هذا المسار ،
ويجري تمويله من خزينة الدولة حيث تم
تخصيص مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار من
الفصل ٥٨/٢/١ مادة ٥٥/٥٠٧ رقم
رصد مبلغ ٢ مليون (الباب الثاني)
فصل ٥٨ / ٥ مادة ٥٠٧ / ٤ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان
الدكتور عبد الرزاق النور

معالي رئيس المجلس : سعادة المهندس
منير صوير .

السيد منير صوير : شكراً معالي
الرئيس .

أشكر معالي وزير الاشغال العامة على
رده الواضح وأكتفي بما جاء به ... وشكراً .
معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

السيد الامين العام :

٣ - كتاب معالي وزير الصحة رقم (١٠)
تاريخ ١٩٩٥/٢/٤ ، جواباً على السؤال
رقم (١٣٢) المقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد أحمد الحاج .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٢٥٥ / ٢٥ / ١٦ / ٣
التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٢١ م

معالي وزير الصحة

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(١٣٢) تاريخ ١٩٩٥/١/١٧ المقدم من سعادة
النائب الدكتور محمد أحمد الحاج .

رجاء الاطلاع والإجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ١٠ / شعبان / ١٤١٥ هـ
الموافق : ١١ / ١ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بوجبه السؤال التالي الى

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩٩٥/٧/٣٠ م ٩

معالي وزير الصحة للاجابة عنه خلال المدة
المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : كان من المقرر أو المتوقع
أن يتم افتتاح مستشفى ياجوز بالرصيفة في ١/
١٩٩٥/١ ، فما سبب تأخير الافتتاح ، وما هو
الموعد الجديد الذي وضعته وزارة الصحة لهذا
الافتتاح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد أحمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة الصحة

الرقم : ع / ٣ / ١٠
التاريخ : ١٩٩٥ / ٢ / ٤

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

أشير لكتابكم رقم ٢٥٥/٢٥/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٥/١/٢١ ومرفقه صورة عن السؤال
رقم (١٣٢) تاريخ ١٩٩٥/١/١٧ المقدم من
سعادة النائب الدكتور محمد أحمد الحاج
حول مستشفى ياجوز .

أرجو أن أعلمكم أن تأخير افتتاح
مستشفى ياجوز كان بسبب التوسعة الانشائية
للمستشفى بمساحة (٢٠٠) م^٢ لغايات تقديم
خدمات الطب الشرعي ، الأمر الذي أدى الى
تهديد فترة الجمار المشروع لمدة (١١٩) يوماً ،

هكذا منذ التحصيل

ومن المتوقع استلام المشروع في اوائل شهر ايار من هذا العام ، علماً بأن نسبة الانجاز بلغت حتى تاريخه ٩٥ ٪ .

واقبلوا فائق الاحترام

وزير الصحة

الدكتور عارف البطاينة

معالي رئيس المجلس : سعادة الدكتور محمد الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي الرئيس .

كان سؤالي المؤرخ في ٩٥/١/١١ لمعالي وزير الصحة استفساراً حول سبب تأخير افتتاح مستشفى باجوز في الرصيفة ، وقد جاء الجواب ضمن المدة القانونية في ٩٥/٢/٤ يفيد بأن التأخير كان بسبب التوسعة الانشائية في مساحة ٢٠٠ م^٢ فقط لغايات تقديم خدمات الطب الشرعي . وقد ذكر معالي الوزير في جوابه أن المشروع سيسلم في شهر ايار ، وان كنت أعترض أصلاً على قضية ٢٠٠ م^٢ أعتقد أنها لا تحتاج الى "١٩" يوماً كما ذكر معالي الوزير في جوابه إلا أننا نقايج أن ايار وحزيران ونتموز ويدخل آب وحتى الان لم يفتح للمستشفى ولا أدري سبب هذا التأخر ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة : أشكر الزميل الدكتور محمد الحاج على هذه الملاحظات وأرجو أن أزين الأمور التالية .

كان من المفروض ان ينتهي العمل في هذا المستشفى في ١٩٩٤/١٢/٢ ولكن تقرر إنشاء دائرة للطب الشرعي وتجهيز ساحة لتكون موقف سيارات ، وخزان ماء ثاني احتياطي سعة ٢٠٠ م^٣ حيث الخزان الاساسي سعة ٥٥٠ م^٣ ليصبح المجموع ٧٥٠ م^٣ . وكان هناك فتح شارع تنظيمي بعرض "٢٦" متر ، مددت مدة العطاء من قبل وزارة الاشغال لمدة ١٥٩ وليس ١١٩ ربما خطأ مطبعي . وكذلك بأمر من معالي وزير الاشغال مدد لجميع المشاريع الانشائية مدة شهر بسبب الاحوال الجوية فأصبح وقت التسليم ١٩٩٥/٦/١٠ . انتهى العمل في الوقت المجلس وشكل معالي وزير الاشغال لجنة الاستلام الاولى للمشروع بتاريخ ١٩٩٥/٦/٤ ، استلم المشروع وهناك قائمة بالنواقص أهمها صلاحية المصاعد وسيتم الاستلام النهائي خلال هذا الاسبوع .

نحن الان بصدد إحالة عطاء الخدمات الفندقية والصيانة الى إحدى الشركات ، كما أن جميع المستلزمات والمعدات الطبية جاهزة وسيبدأ بتوريدها للمستشفى خلال أيام . ونأمل أن يفتحه جلالة الملك المعظم في عيد ميلاده القادم إن شاء الله وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السؤال الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٣/١ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٢) المقدم من

سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٦٩٣

التاريخ : ١٩٩٤ / ١٢ / ٢٨

معالي وزير المياه والري

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في القانون الداخلي .

نص السؤال : لماذا لم تكمل لجنة توزيع الوحدات السكنية توزيع الوحدات السكنية في منطقة غور فيفا علماً أنه تم توزيع حوالي خمسون وحدة سكنية لكن في الاول اوقفت

التوزيع في تلك المنطقة : ما هي الاسباب التي حالت دون اكمال التوزيع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و أ / ٥ / ٦ / ١٤٧٤

التاريخ : ١٩٩٥ / ٣ / ١ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ .

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٤/١٦/٣ / ٣٦٩٣ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٨ بخصوص السؤال رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٥ المقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

ارجو معاليكم العلم ان مجلس ادارة سلطة وادي الاردن قد قرر رفع الاستيلاء عن الاراضي المملوكة داخل حدود تنظيم المدن والقرى في الاغوار منذ عام ١٩٨٨ واستثنى من ذلك الاراضي للمعتدى عليها حلاً للاشكالات التي قد تحدث بين المواطنين . لقد تم توزيع اكثر من خمسين وحدة سكنية في

هكذا منذ البداية

الأردن راجياً وآملاً من معالي الوزير التأكد من ذلك ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير المياه .
معالي وزير المياه والري : شكراً معالي الرئيس .

شكراً لسعادة النائب السيد جميل الحشوش ، أرجو أن أوضح بأن سلطة وادي الأردن ، مجلس الإدارة ، قرر في عام ١٩٨٨ رفع الاستيلاء عن الأراضي المملوكة داخل حدود تنظيم المدن والقرى . كل الأراضي المملوكة الآن أصبحت من حق أصحابها في التوزيع والتنظيم والاستعمال .

أراضي السلطة العائدة للخزينة يتم تقسيمها وتوزيعها وتوزيعها على السكان من ضمن معادلة معروفة ومن ضمن قانون سلطة وادي الأردن . الأرض مدار البحث إذا كانت الآن كما أفاد الزميل جميل الحشوش أصبحت من أملاك الخزينة فنستقوم على تقسيمها لأن هذا يتسجم مع ما تقوم به لجان المزارعين في الأغوار الجنوبية ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٥ - كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤٣٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٣/١٩ جواباً على السؤال رقم (١٤٦) والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد القضاة .

منطقة فيفا للأشخاص الذين أقاموا ابنية قبل عام ١٩٨٨ أي قبل قرار رفع الاستيلاء عن الأراضي المملوكة وذلك بموجب القرار رقم (٢٤٧٢) تاريخ ١٩٩٤/١١/٢١ وقد تم تخصيص تلك القطع اعتماداً على شهادة مقدمة من المجلس القروي في تلك المنطقة تفيد بإقامة البناء قبل عام ١٩٨٨ ، أما القطع الأخرى فهي مملوكة وفارغة ويعود الحق فيها للمالكين بموجب سندات تسجيل فاما أن تخصص لهم أو يتم رفع الاستيلاء عنها وإعادة لها لأصحابها الأصليين وبالتالي لا نستطيع التوزيع فيها .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري
الدكتور صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : سعادة الاستاذ جميل الحشوش .
السيد جميل الحشوش : شكراً معالي الرئيس .

شكراً معالي وزير المياه والري لرده على سؤالي ، لكن أريد أن أوضح أن تلك القطعة المذكورة في غور فيفا لم تكن مملوكة لأحد لأن أصحابها قد قدموا جميع " كواشين " تلك الأراضي الى لجنة توزيع الوحدات الزراعية في المنطقة وتم أخذ بدلاً منها في أراضي زراعية منظمة في منطقة الأغوار وأصبحت غير مملوكة لأحد ، لكن أصبحت مملوكة لسلطة وادي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٤٥٥
التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٥

معالي وزير التعليم العالي

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٤٦) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد القضاة .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١ - ما هي المعايير التي اتخذتها وزارة التعليم العالي من أجل تخصيص البعثات لمؤسسات المملكة .

٢ - ما هو السبب الذي خفض عدد البعثات لمحافظة عجلون عن مثيلاتها وأخواتها من المحافظات الأخريات إذ منح أبناء محافظة عجلون ثلاثين بعثة .

٣ - ما هي المعايير التي قسمت على أساسها بعثات الحالات الانسانية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب
الدكتور أحمد القضاة

هنا من اجل

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة ، وبعد ،

ثانياً/ يقتصر الإيفاد على تغطية الرسوم الدراسية فقط ولا تُدفع أية مخصمات شهرية.

١. ايطار كل من :

ب. العشرة الاوائل في المملكة في كل من الفروع الصناعي والتجاري والتمريضي المتقدمين بطلبات للحصول على بعثات دراسية من المجاولين لـ الجامعات الاردنية.

٢. تخصيص (٦) بعثات دراسية للكشافة ممن ترشحهم جمعية الكشافة والمرشدات .

٣. تخصيص (٥) بعثات دراسية للمتفوقين رياضياً ممن ترشحهم اللجنة الاولمبية .

٤. تخصيص (٩) بعثات دراسية لتسعة طالبات ممن يرشهن صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي .

٥. تخصيص (٥٠%) بعثة دراسية لابتداء العاملين في وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.

٦. تخصيص (٥٠) بعثة دراسية لآبناء العاملين في مختلف الدوائر الحكومية .

٧. تخصيص (٢٠) بعثة دراسية لابتناء البادية والعشائر تشمل ابناء الشمال والوسط والجنوب .

٨. تخصص (٧٠) بعثة دراسية للمطالبة الاردنيين الذين يحملون شهادة الثانوية غير الاردنية توزع وفق نسبة المتقدمين من كل بلد حسب اعلى المعدلات من المقبولين في الجامعات الاردنية .

Chilino 1170

٩. يخصص (٢٠٪) بمئة للطلبة الفقراء المتفوقين من مختلف مناطق المملكة وتقسّم على المحافظات بالتساوي وتعطى الأولوية للطلبة الذين تتلقى عائلاتهم معونات من صندوق الملك علياء وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة بناء على وثائق تبين مستوى العائلة المعيشي من الجهات المعنية ويتم لهذه الفئة تغطية الرسوم الجامعية والمصنعات الشهرية المقررة.

١٠. يخصص لكل منطقة إدارية (١٥) خمس عشرة بمئة كما هي محددة في البند (١٢).

١١. توزع حصة المنطقة الإجمالية على الكليات حسب عدد المتقدمين في كل كلية ويختار الطلبة في الكلية حسب تسلسل علاماتهم في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.

١٢. يوزع ما تبقى حسب أعداد المتقدمين بطلبات بعثات دراسية في كل منطقة إدارية.

١٣. يعتمد في توزيع البعثات التقسيم الإداري المعتمد (محافظات، لواء، قضاء) من وزارة الداخلية مع مراعاة أن تقسم مناطق (عمان، أريد، البلقاء، الزرقاء) على النحو التالي:

عمان

عمان / الجبيلة - صويلح - تلاع العلي - طبربور - شفا بدران.

عمان ب/ أم قمبر - المقابيل - الحسينية - خريبة السوق - جارا الطيبة - اليابودة - الجريدة - أبو علندا - القويسمة - صالحية العابد.

عمان ج/ عمان الغربية : الشمساني - جبل عمان - جبل اللويدة - جبل الحسين العبدلي - المدينة الرياضية - عبـدون - أم الينـة الصويطية - النزهة.

عمان د/ عمان الجنوبية : الوحدات - حي الدبابية - الأشرفية - التاج - المصداق المريح - جبل النظيف - حي نزال - حي العماري - رأس العين - الزهور النصر - المخارة - الجوفية.

عمان هـ/ عمان الشرقية : ماركا الشمالية - ماركا الجنوبية - نايي السياق الهاشمي الشمالي - الهاشمي الجنوبي - القصور - المحطة - حي هملان وحتى حدود الزرقاء أ.

أريد

وتشمل المدارس الواقعة داخل حدود مدينة أريد.

أريد ب/ وتشمل المدارس الواقعة شمال وشرق وشمال شرقي مدينة أريد وهي: بشرى - حوارة - سال - بيت رأس - حكما - زهر - قويرة - المغير.

أريد ج/ وتشمل المدارس الواقعة جنوب وغربي مدينة أريد وهي الحصن المريح - النعيمة - أيدون - كتم - بيت يافا - كفر يوبا - الزرنوجي.

هنا من الأصل

الزرقاء

الزرقاء أ/ وهي المدارس الواقعة داخل حدود بلدية الزرقاء .
الزرقاء ب/ وتشمل المدارس الواقعة في منطقة الرصيفة وعوجان .
الزرقاء ج/ وتشمل المدارس التالية : بيرين - العالوك - الأزرق - ام شريك
الهاشمية - اسكان الهاشمية - الضليل .

البلقاء

البلقاء أ/ المدارس الواقعة داخل حدود بلدية السلط .
البلقاء ب/ وتشمل المدارس الواقعة في منطقة البقعة - الفحيص - ماحصم
مين الباشا - راية بنت الحسين - ابو نصير - الرميمين .
البلقاء ج/ وتشمل مدارس الصبيحي - بيوضة - ملان - ام جوزة - يرقا - عيرا .

١٤. يحتسب ايفاد الطلبة الأرائل في المملكة من حصة المنطقة الادارية .

١٥. يتم استرداد جميع المبالغ التي منحت لأي شخص يتبين انه قد
حصل على منحة دراسية من أي جهة أخرى سواء من المؤسسات
الحكومية أو الخاصة أو هيئات دولية .

١٦. اذا تبين ان احد المتقدمين للحصول على بعثة دراسية كان راسياً او
ممسولاً من جامعة اردنية انتهت بعثته ويسترد منه كامل المبالغ
التي صرفت عليه .

(ب) حصة محافظة عجلون من البعثات الداخلية

١. حصة كل منطقة ادارية (١٥) بعثة .
٢. ما تبقى من البعثات وُزِع حسب المعادلة التالية :

عدد المتقدمين في المنطقة الادارية X عدد البعثات المتبقية = حصة المنطقة الادارية
عدد المتقدمين الكلي

أ. عدد المتقدمين في عجلون (٨١) طالباً .
ب. عدد المتقدمين الكلي في المملكة (٤١٧٦) طالباً .
ج. عدد البعثات المتبقية (٦٧٠) بعثة .

$$\frac{٨١}{٤١٧٦} \times ٦٧٠ = ١٢,٩٩ \text{ ر } ١٢ \text{ بعثة}$$

وبناء على ما تقدم فإن حصة محافظة عجلون الاجمالية تصبح :
الحصة الاجمالية = ٢ + ٢ + ٤ + ٦ + ١٢ + ١٥ = ٤٢ بعثة .
حيث :

- (٢) حالات انسانية .
- (٢) تعليم عالي .
- (٤) ابناء موظفي حكومة .
- (٦) ابناء تربية وتعليم .
- (١٢) حصة التنافس .
- (١٥) حصة التساوي .

وبالتالي تكون النسبة ٥٠٪ من عدد المتقدمين في المحافظة .

هذه من الأصل

(ج) أما بالنسبة للحالات الانسانية امطينا فقط للطلبة الذين تتلقى عائلاتهم معونات من صندوق الملكة علياء وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة ، بناء على وثائق تبين مستوى العائلة المعيشي من الجهات المذكورة سابقاً علماً بأن أسس البعثات قد أُنشئت في الصحف المحلية مع أسماء المبعوثين وذلك بتاريخ ١٠/١٠/٩٥م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي
الدكتور راتب السعد

معالي رئيس المجلس : سعادة الدكتور
احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً معالي
الرئيس .

شكراً لمعالي وزير التعليم العالي لاجابه
على سؤالي واكتفي برده ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- اقتراح برغبة رقم (١٠٥) تاريخ ٧/٢٤ /
١٩٩٥ ، والمقدم من سعادة النائب

السيد بدر الرباطي بخصوص ربط حي
الزهراء والمنطقة السكنية الخامسة
بالمجاري العامة حفاظاً على عدم تلوث
البيئة .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١١ / صفر / ١٤١٦ هـ

لوافق : ٩ / تموز / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : العقبة مدينة حديثة من أكثر
للدن تطوراً . يفتقر بعض أحيائها الى الخدمات
الصحية ومنها المجاري العامة ومن هذه الأحياء

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للمنطقة في ١٩٩٥/٧/٣٠ م ٢١

حي الزهراء المنطقة السكنية الثالثة والمنطقة
السكنية الخامسة ولما لذلك من آثار سلبية منها
المعاناة بتفريغ الجور الامتصاصية وتصدع
الجدران في الابنية وتلوث مصادر المياه لان
التربة رملية .

لذا اقترح على سلطة المياه ربط هذين
الحيين بالمجاري العامة والاسراع في ذلك . سيما
وأنة قد مرت سنوات عدة وسلطة المياه تقني
للمواطنين بايصال هذه الخدمة دون طائل بحجة
عدم توفر المخصصات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرباطي
نائب محافظتي معان والعقبة

معالي رئيس المجلس : كما جرت
العادة ، هل يرى المجلس تحويله للجنة الادارية ؟
بحول اللجنة الادارية .

السيد الأمين العام :

٥ - قرارات اللجان :-

١ - قرار اللجنة الادارية رقم (٢)

تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ ،

والتضمن بعض الاقتراحات
برغبة .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر
اللجنة .

السيد أحمد الكساسبة مقرر اللجنة
الادارية :

هذا من الفصل

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢٣ برئاسة
سعادة النائب السيد محمد عودة المجادات
رئيس اللجنة وحضور مقرها سعادة النائب
السيد احمد الكساسبة ، وحضر الاجتماع
اصحاب السعادة الاعضاء السادة طلال
عبيدات ، ابراهيم سمارة ، فياض جرار ،
خالد المجارمة .

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة الحالة
اليها من المجلس الكريم وقررت ما يلي :

١ - الاقتراح برغبة رقم (٩٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٣
والمقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة ، بشأن ان
تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية
والبيئة بتنظيم منطقة الشويخ الشرقي
الواقعة شرقي مخيم البقعة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الشؤون البلدية والقروية
والبيئة) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .
السيد المقرر :

٢ - الاقتراح برغبة رقم (٩٥) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦
والمقدم من سعادة النائب السيد

مفلح اللوزي ، بشأن ربط الاحياء
التبعية من بلدة الجبيهة بشبكة المجاري
اسوة بباقي الاحياء .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير المياه والري) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة ،
موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٣ - الاقتراح برغبة رقم (٩٦) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦
والمقدم من سعادة النائب السيد
مفلح اللوزي ، بشأن انشاء مدرسة
ابتدائية ذكور واخرى اناث في منطقة
الجبيهة الشرقية .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم)

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٤ - الاقتراح برغبة رقم (٩٧) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨
والمقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة ، بشأن ربط
منطقة الحرشة من حوض رقم (٦) في
عين الباشا بالصرف الصحي .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير المياه والري)

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس ،
موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٥ - الاقتراح برغبة رقم (٩٨) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨
والمقدم من سعادة النائب السيد
انور الحديد ، بشأن أن تقوم الحكومة
بتوفير مادة الطحين خاصة لسكان
الأرياف والقرى .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير التعمين)

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس ،
موافقة .

السيد المقرر :

٦ - الاقتراح برغبة رقم (٩٩) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٨
والمقدم من سعادة النائب
السيد خالد المجارمة ، بشأن ايجاد
مواقف محددة وموحدة للباصات
الأهلية وباصات مؤسسة النقل العام
في مدينة عمان .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الداخلية)

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس ،
موافقة .

السيد المقرر :

٧ - الاقتراح برغبة رقم (١٠٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٨
والمقدم من سعادة النائب
السيد محمد عودة المجادات ، بشأن فتح
طريق يربط بلدة القويمرة مع قرية رحمة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الأشغال العامة والاسكان)
معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس ،
موافقة .

السيد المقرر :

٨ - الاقتراح برغبة رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٨
والمقدم من سعادة النائب
المهندس منير صوبر ، بشأن فتح مراكز
فرعية لترخيص المركبات والسواقين في
مختلف مناطق أمانة عمان الكبرى .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى
معالي وزير الداخلية)

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس ،
موافقة .

السيد المقرر :

٩ - الاقتراح برغبة رقم (١٠٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٨
والمقدم من سعادة النائب
الدكتور محمد عويضة ، بشأن أن تقوم
وزارة البريد والاتصالات بتطوير الخدمة
البريدية بحيث تعين أعداد من الموزعين
لتوزيع البريد .

هذا من أجل

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات من تاريخ ١٩٩٥/٧/٣ ولغاية ١٩٩٥/٧/٢٥ برئاسة معالي الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة وبحضور مقرر اللجنة سعادة المهندس منير صوير واصحاب المعالي والسماحة والسعادة الاعضاء السادة:-

علي ابو الراغب ، سمير قعوار ، منصور بن طريف ، د.نادر ابو الشعر، سمير حياشنة، محمد الحنيطي، عبد موسى النهار، سمير الفرح، نيب انيس، بدر الرياطي، علي الشطي، د. محمد عويضة، د. عبد الحافظ الشخانة.

وحضر اجتماعات اللجنة معالي المهندس جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات وعطوفة المهندس وليد الدويك مدير عام مؤسسة الاتصالات ومعالي الاستاذ عمر النابلسي المستشار القانوني لمؤسسة الاتصالات وكبار موظفي مؤسسة الاتصالات

وحضر اجتماعات اللجنة معالي الدكتور عبد المجيد العزام وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ وبعد دراسة مشروع القانون دراسة مستفيضة قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة بعد ادخال التعديلات التالية عليه:-

المادة (٢):- التعريفات

المؤسسة: شطب كلمة (المؤسسة) واستبدالها بكلمة (الهيئة) الواردة اينما وردت في القانون.

الزامية على الأقل في منطقة الكمالية / صويلح .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم)

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

حكم غير
أمين عام مجلس الأمة مجلس النواب معالي رئيس المجلس :

الكريم ، موافقة . شكراً السيد المقرر . البد الذي يايه .

السيد الأمين العام :

٢ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧ ، والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .

معالي رئيس المجلس : سعادة الأستاذ منير صوير مقرر اللجنة المالية .

بسم الله الرحمن الرحيم

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير البريد والاتصالات) معالي رئيس المجلس : قرار للمجلس الكريم ، موافقة . السيد المقرر :

١٠ . الاقتراح برغبة (١٠٣) تاريخ ١٩٩٥ /٧/٦ والمقدم من سعادة النائب السيد خالد المجاربه بشأن توحيد مفتاح الاتصال لمحافظة مادبا وما حولها .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير البريد والاتصالات) معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس الكريم ، موافقة . السيد المقرر :

١١ . الاقتراح برغبة (١٠٤) تاريخ ١٩٩٥/٧/٩ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بخصوص انشاء مدرسة ثانوية أو

السيد منير صوير مقرر اللجنة المالية :

- الاتصالات :-
شطب كلمة (الالكترومغناطيسية) واستبدالها بكلمة (الكهرومغناطيسية) أينما وردت في القانون

- الموافقة :-
قررت اللجنة إعادة صياغتها على النحو التالي :-
الموافقة: الموافقة على استعمال أو السماح بادخال نوع معين من معدات الاتصال إلى المملكة وفقا لاحكام هذا القانون.

الدليل : شطب العبارة الاخيره من التعريف التالي:-
(وتشمل على اسمائهم وارقاتهم).

المادة ٣:- الفقرة ب :-
شطب كلمة (خلق) الواردة في السطر الثاني منها والاستعاضة عنها بكلمة (وتهيئة).

المادة ١٠ - الفقرة أ:-
اضافه كلمة (المعين) بعد كلمة (المجلس).

المادة ١٢- الفقرة أ البند الخامس منها :-
اعادة صياغة البند (٥) على النحو التالي:-
(٥) وضع المعايير والاسس والمعادلات لتحديد اسعار الخدمات من المرخص للمستفيد و التنسيب لمجلس الوزراء لاعتمادها.

المادة ١٤ - الفقرة د:
شطب العبارة التالية (لهؤلاء الخبراء والمستشارين) الواردة في السطر الثاني منها.

المادة ١٥ - الفقرة أ:-
شطب العبارة التالية (لمدة اربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط) الواردة في السطر الثاني منها.

المادة ١٦ - الفقرة ج:-
اضافة عبارته (الى مجلس الاداره وعرضها على) الواردة بعد عبارة (وتقديمها الى).

المادة ١٩ - الفقرة ج:-
شطب العبارة التالية : (ورفع تقريره الى مجلس الوزراء) الواردة في نهاية الفقرة واستبدالها بعبارته (ويقدم تقريره الى المجلس لرفعه الى مجلس الوزراء).

الفقرة د:-
شطب عبارة (الى الخزانه المالية للدولة) واستبدالها بعبارة (الى خزانه الدولة)

المادة ٢٠:-
١- شطب مطلع الماده (مع مراعاة احكام الماده (٢١) من هذا القانون) واستبدالها بعبارة (مع مراعاة ما ورد عليه للنص في هذا القانون).
٢- اضافه كلمة (بها) بعد كلمة (خاصة) الواردة في السطر الثاني.

المادة ٢١ - أ :-
١- اضافته كلمة (بها) بعد كلمة (خاصه) الواردة في السطر الثاني .
٢- اضافته عبارة (على ان يتم اعلام الهيئة خطيا بذلك). لنهاية الفقرة.

هذا من اصل

المادة ٢٥-أ:-

- ١- شطب عبارة (وان يختار) الواردة في السطر الرابع منها.
- ٢- اضافته حرف (ب) لكلمة (احد) لتصبح الكلمة (باحد).

الفقرة ب:-

اعادة صياغتها على النحو التالي:-

- ب:- تنفيذاً لاحكام الفقرة أ من هذه المادة يعلن المجلس عن قراره باحد الاساليب التالية وعلى ان يحدد ما يتعلق بكل بند منها تعليمات تصدر لهذه الغاية.

المادة ٢٦:-

شطب مطلع المادة واستبدالها بالعبارة التالية:-
بالاضافة الى الشروط الفنية واية شروط اخرى يراعى في اجراءات منح الرخصة الامور التالية.

المادة ٢٩- الفقرة ب:-

- ١- شطب كلمة (والسماح) الواردة في السطر الثاني.
- ٢- اضافة حرف (و) لكلمة (لموظفي) لتصبح (ولموظفي).
- ٣- اضافة فقرة (د) جديده بعد الفقرة (ج) ويعاد ترقيم باقي الفقرات:-
- د- التزام المرخص بتوفير التأمينات المالية اللازمه لرد ما يستحقه المشتركون من رسوم وتأمينات في حال الغاء الرخصة.
- ٤- الفقرة ز:-
- ١- شطب كلمة (للتعهد) واستبدالها بعبارة (تعهد المرخص).
- ٥- الفقرة ج:-
- شطب كلمة (الالتزام) واستبدالها بعبارة (التزام المرخص).
- ٦- الفقرة ط:-

شطب كلمة (للتعهد) واستبدالها بعبارة (تعهد المرخص).

المادة ٤٢:-

شطب كلمة (الشخص) الواردة فيها

المادة ٤٤:-

شطب كلمة للشخص الوارده فيها.

المادة ٤٦:-

شطب كلمة (الشخص) الواردة فيها.

المادة ٥٣:-

اضافة كلمة (موافقه) بعد كلمة (اعلام) الواردة في السطر الاول منها.

المادة ٥٨:-

اضافة كلمة (للاجور) بعد كلمة (الرسوم) الواردة في السطر الثالث.

المادة ٦٠:-

اضافة العبارة التالية (خلال مدة شهر من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعياً) للنهاية المادة.

المادة ٦٥- الفقرة ب:-

شطب عبارة (في هذا القانون) والاستعاضه عنها بكلمة (قانوناً).

المادة ٦٦:-

اضافة عبارة (بموافقة المجلس) بعد عبارة (للمدير العام).

هكذا من الأصل

المادة ٦٧- الفقرة ب:-

شطب هذه الفقرة واستبدالها بالفقرة التالية:-

ب: إذا رأى المجلس أن الأعمال المشار إليها في الفقرة السابقة ضرورية لإنشاء الشبكة يصدر قرارا بالسماح للمرخص بتنفيذ تلك الأعمال، وعلى المرخص أن يدفع لمالكي العقارات تعويضا عادلا يقدر بواسطة لجنة تتكون من ثلاثة خبراء يعين أحدهم من المرخص والآخر من مالكي العقارات ويتفق الطرفان على تعيين الخبير الثالث. وإذا لم يتم تعيين الخبراء أو تعذر الاتفاق بين الطرفين على الخبير الثالث خلال اسبوعين من تاريخ القرار بالسماح بتنفيذ الأعمال، يتولى المجلس تعيين الخبراء أو الخبير الثالث حسب الحالة. ويصدر قرار لجنة الخبراء بتحديد قيمة التعويض بالأغلبية أو بالإجماع، وإذا انفرد كل عضو في اللجنة برأي مستقل يتولى المجلس تحديد التعويض على أساس المتوسط الحسابي لقرارات أعضاء اللجنة، ويكون قرار اللجنة أو المجلس بتحديد التعويض ملزما للطرفين وقطعيا.

المادة ٦٨:-

- ١- اضافته كلمة (منه) بعد عبارة (أو الجزء اللازم)
- ٢- شطب عبارة (من العقار) الواردة في السطر الثالث.
- ٣- اضافته عبارة (على أن يلتزم المرخص بدفع قيمة العقار للمالك) بعد عبارة (وفق الاجراءات التالية الواردة في نهاية الفقرة ليصبح مطلع المادة ٦٨ على النحو التالي :

إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تملك المرخص العقار وامتنع المالك عن بيعه ذلك العقار أو جزءا منه بسعر عادل فللمرخص الحق بطلب استملاك ذلك العقار. أو الجزء اللازم منه لإنشاء الشبكة وفق الاجراءات التالية على أن يلتزم المرخص بدفع قيمة العقار للمالك.

الفقرة ب:-

اضافته عبارة (وفقا لاحكام قانون الاستملاك) بعد عبارة (أو الجزء اللازم منه) الواردة في السطر الثالث.

المادة ٦٩:-

- ١- اضافته عبارة (بالتنسيق مع الهيئة) بعد عبارة (على المرخص) الواردة في مطلع المادة.
- ٢- اضافته الحرف (و) لكلمة (في) الواردة في السطر الثالث لتصبح العبارة (وفي الميادين...).

المادة ٧٠:-

اضافته عبارة (يدفعه المرخص) لنهاية المادة.

المادة ٧٢- الفقرة أ:-

- ١- شطب عبارة (ويغرامه لا تزيد على (١٠٠٠) دينار واستبدالها بعبارة (ويغرامه لا يقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار.

٢- الفقرة ب:-

- ١- اضافته كلمة (اعمالا) بعد عبارة (لكل من تسبب) الواردة في مطلع الفقرة.
- ٢- استبدال (و) ب(أو) الواردة في السطر الثاني.

المادة ٧٣:-

استبدال (و) ب(أو) الواردة في السطر الثاني.

المادة ٧٤:-

- ١- شطب كلمة (فنيه) الواردة في السطر الاول.

هكذا من الأصل

- ٢- استبدال الغرامة من (٢٠) دينار الى (١٠٠) دينار بغرامة من (١٠٠) دينار الى (١٠٠٠) دينار.

المادة ٧٦:-
استبدال كلمة (عن) بكلمة (على) الواردة في السطر الاخير لتصبح العبارة (لا تزيد على ...).

المادة ٧٧:-
استبدال الغرامة من (١٠٠) دينار ب (١٠٠٠) دينار .

- اضافته ماده جديده بعد المادة (٧٩) لتصبح المادة (٨٠) التالية :-

المادة ٨٠:-
بالاضافه الى العقوبات المنصوص عليها في المادتين السابقتين من هذا القانون يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب الهيئة ان تقرر الزام المخالف بدفع مبلغ لا يقل عن ضعفي الرسوم التي كانت مرخصه كالزامات مدنية لصالح الهيئة وتصادر الاجهزة المخالفة.

المادة ٨٠:-
١- استبدال كلمة (عن) ب(على) الواردة في السطر الثاني .
٢- اعادة ترقيمها بحيث تصبح مادة ٨١.

المادة ٨١:
موافقه مع اعادة ترقيمها لتصبح ٨٢.

المادة ٨٢:

- ١- استبدال كلمة (وتحمل بكلمة (او تحمل) الواردة في السطر الاول.
٢- شطب عبارة (بالحيس من ثلاث اشهر وحتى سنة).
٣- اعادة ترقيمها لتصبح ٨٣.

المادة ٨٣:-

- ١- شطب عبارة (احتفظ او) الواردة في السطر الاول.
٢ - استبدال كلمة(عن) بكلمة (على).

المادة ٨٤-أ:-

شطب لفقرة (أ).

الفقرة ب:-

اعادة ترقيمها بحيث تصبح ٨٥.

المادة ٨٥:-

موافقه مع اعادة ترقيمها لتصبح ٨٦.

المادة ٨٦:

موافقه بعد اعادة ترقيمها لتصبح مادة ٨٧.

المادة ٨٧:

- ١- اعادة ترقيمها لتصبح مادة (٨٨).
٢- شطب عبارة (مملوكة للحكومة) واستبدالها بعبارة تملك الحكومة كامل اسمها).

هذا من الأصل

المادة ٨٨:-

موافقه مع اعاده ترقيمها لتصبح ٨٩.

المادة ٨٩:-

موافقه مع اعاده ترقيمها لتصبح (٩٠).

المادة ٩٠:-

موافقه مع اعاده ترقيمها لتصبح (٩١).

المادة ٩١:-

موافقه ويعاد ترقيمها .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقه على قرارها .

لمجلس النواب الثاني عشر

حكم خير

اللجنة المالية

امين عام مجلس الامه

الاسباب الموجبة لمشروع قانون الاتصالات

=====

يشهد قطاع الاتصالات في العالم تطورا متسارعا يشمل تنوع خدمات الاتصالات وتزايد الحاجة اليها باعتبارها من متطلبات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الاسباب المباشرة لنجاحها .

وفي الوقت الذي يستعد فيه الاردن لاعداد خطط التنمية ومواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين بما سيشهده من تطورات على النطاق العالمي وما يتطلبه ذلك من تطوير لخدمة الاتصالات في المملكة وفي ضوء حجم الاستثمار الذي يتطلبه ذلك كان لا بد من اعادة تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة لتأهيله لاستقطاب الاستثمارات المحلية والاجنبية للمشاركة وايجاد جو من المنافسة يكفل تعميم خدمات الاتصالات في أرجاء المملكة وبأسعار منافسة .

وتحقيقا لذلك ، فقد تمت دراسة تنظيم القطاع من الجوانب الادارية والقانونية ، وعرضت على مجلس الوزراء الموقر مجموعة من التوصيات واتخذ قرارا بالموافقة عليها بقراره رقم ٢٥١٧ تاريخ ٢٢/٢/١٩٩٤ . ومما ورد فيه:

١- اصدار قانون جديد للاتصالات .

٢- تحويل مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية الى شركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل رأسمالها .

وبناء عليه فقد اعد مشروع القانون وبعد دراسته من قبل الجهات المختصة، وفي ضوء التجارب التي طبقت في العديد من الدول مع مراعاة الظروف الخاصة بالاردن ليكون قادرا على استيعاب التطورات المتوقعة نتيجة لاعادة تنظيم قطاع الاتصالات وبما يشجع الاستثمار فيه .

هكذا من السهل

وفيما يلي أهم المبادئ والأسس التي تضمنها مشروع القانون :-

أولاً: إنشاء مؤسسة مستقلة تسمى "مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات" تتولى تنفيذ السياسة العامة للقطاع ومراقبة أداء الجهات التي تتولى تقديم خدمات الاتصالات وتنظيم العلاقة بينها وبين المستهلكين.

ثانياً: يتولى إدارة هذه المؤسسة مجلس إدارة يعين من قبل مجلس الوزراء برئاسة وزير البريد والاتصالات كما يعين مجلس الوزراء مديراً عاماً للمؤسسة ويناط به تنفيذ مهام محددة بالقانون.

ثالثاً: يمنح القانون للمؤسسة صلاحية ترخيص إنشاء شبكات الاتصالات وتشغيلها وفق أسس المنافسة وتنظيم استخدام الموجات الراديوية ومراقبة نشاطات قطاع الاتصالات في المملكة بما يتفق مع السياسة العامة المقررة.

رابعاً: ولمواجهة الحالات الطارئة فقد تضمن المشروع الأحكام التي تضمن ذلك.

معالي رئيس المجلس : الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

أنا أسجل على اللجنة المالية التي أنا عضو فيها تحفظي على طريقة إدارة وتسجيل الحاضر وعلى الدعوات ، أنا للأسف لم أحضر إلا جلسة واحدة ولم أبلغ بغيرها من جلسات . ولما راجعت معالي الأخ رئيس اللجنة قال لي نحن نجتمع كل سبت ولثلاثاء ، حضرت بالأسبوع يوم السبت فلم يكن هناك اجتماع ، هذا مستوى العمل .

الأمر الثاني ، الآن مذكور أنها اجتمعت عدة لقاءات من كذا إلى كذا ، مفروض أن تذكر كل جلسة ، من الذين حضروا ومن الذين لم يحضروا تماماً كما تفعل اللجنة القانونية مشكورة .

ولذلك أنا أسجل تحفظي على هذا القرار وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ الرباطي نقطة نظام .

السيد بدر الرباطي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة إن لي على المشروع مخالفة على المادتين "٢٦" و "٢٧" ، فوجهت عند اطلاعي على المشروع بأن المادتين قد ووفق عليهما في الوقت الذي تم الاتفاق عليه في نفس الجلسة بالغائبهما . لا أدري هل تم إعادة

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٧/٣٠ م ٣٧

النظر فيهما مرة ثانية أم لا ؟ مع أي في مخالفتي عارضت شطب مادتين المادتين ، هنا لا أجد لا المخالفة ووجدت أن المادتين موافق عليهما بعد أن تم الاتفاق على شطبهما .

معالي رئيس المجلس : بالنسبة للمواد عندما يصل إليها المجلس يمكن أن تطرح كافة الآراء حول المواد ، ولكن بالنسبة للمخالفة أرجو توضيح ذلك السيد المقرر .

السيد المقرر :

سيد الرئيس ، كانت مخالفة الزميل بدر عندما تم الاتفاق خلال البحث في الموضوع على إلغاء المادتين "٢٦" و "٢٧" ، ولكن في الجلسة التالية عندما أعدنا مناقشة المواد التالية وجدنا ضرورة وجود المادتين "٢٦" و "٢٧" فعدنا لهم وأعدنا تثبيت المادتين وهذا ما حصل .

معالي رئيس المجلس : دعونا ندخل في مواد القانون وأية بحوث تكون أثناء مناقشة القانون . الأستاذ علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً معالي الرئيس .

سيد ، تحفظاتي على اللجنة أنه عادة أي لجنة عندما تنهي تقريرها تعرض التقرير على بقية الأعضاء للتوقيع على الموافقة أو التحفظ أو المخالفة . بالنسبة للجنة ما عرضت التقرير علينا مع أنه لدينا مخالفات على بعض المواد وشكراً

هلنا من الأصل

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس

اللجنة .

الدكتور هاشم الدباس رئيس اللجنة

المالية : سيدي الرئيس ، بالنسبة لما قاله الدكتور عويضة أنه لم يبلغ بالجلسات الحقيقية بمجرد سؤاله لي أنه لم يبلغ اتصلت بالسكرتارية وقالوا لي أنهم يبحثوا له برقية في كل جلسة ، وأنا كرئيس لجنة وأغلب الأعضاء كان يردهم هذه البرقيات ولا أدري لماذا لم تصله البرقيات .

معالي رئيس المجلس : يمكن لأن الأمر

يتعلق بقانون الاتصالات لم تصله البرقيات .

السيد رئيس اللجنة : والقضية الثانية

بالنسبة للأخ علي الشطي أن مشروع القانون في نهايته لم يعرض عليهم للتوقيع ، أعتقد أن السكرتارية أيضاً مرت هذا القانون على كل الأعضاء ووقعوا على القرار .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : على أي حال

القانون ملك المجلس الآن وأي مادة سيتم البحث فيها في المجلس ، ربما يكون هناك بعض الاجراءات الادارية قد لا تكون اكتملت لرجو من رئيس اللجنة ومقرر اللجنة التحوط لذلك مستقبلاً . السيد المقرر لدخول في القانون .

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الاتصالات

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١: يسمى هذا القانون قانون الاتصالات

لسنة ١٩٩٥ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة المالية

المادة ١:-

موافقة .

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس الكريم ، الدكتور المكاملة .

الدكتور عبد الله المكاملة : شكراً

معالي الرئيس .

عند تلاوة هذه المادة والبداية في أول

مواد هذا القانون أرجو أن يكون واضحاً لدينا

ولنحنا نقاش هذا القانون أننا أمام قانون يأتي

بصفة جديدة وبنية جديدة لقطاع الاتصالات

في هذا البلد . وبالرغم من أننا تبعنا وقرأنا

الأسباب الموجبة لهذا القانون ومع احترامي

لمعالي أخي وصديقي جمال الصرايرة ، لسمح

لي أن أقول أنني لم أستطع أن أجد المبررات

للمنطقة الحقيقية والاسباب المنطقي في هذا

القانون .

القانون يتحدث عن إلغاء مؤسسة

الاتصالات السلكية واللاسلكية وتحولها الى

شركة يملكها القطاع العام ، ثم يحل محلها

هيئة اتصالات لتنظيم قطاع الاتصالات ،

وتحول الحكومة من مؤسسة في هذا القطاع

بشكل واضح جداً الى شركة الشركة يملكها

القطاع العام التي هي الحكومة ، وبمهم من هذا

الكلام أن المقصود أن يكون هنالك تنظيم

إداري على أسس تجارية تتحرر من الروتين ومن

فلماذا لا يُفكر بصورة جلدية ويأتي في

هذا القانون ويأتي قانون متسلسل ، أنا أعتقد

أن المؤسسة الحالية إذا طور قانونها المؤقت

وطورت إمكانياتها تستطيع أن تنتقل في المرحلة

الانتقالية وتعطي الصلاحيات حتى يوضع

تصور لشركة وطنية للاتصالات على إمتداد

الوطن يساهم فيها المواطن ، كل من له اشتراك

هاتفي يكون مساهماً في هذه الشركة ، ثم

تدخل قطاعات أخرى وتدخل الحكومة وعبر

زمن يدرس دراسة موضوعية فنية حتى لا نتقل

بتجارب مرتجلة من هنا الى هناك ، وفي النهاية

نجد أنفسنا وقد عدنا من جديد الى تعثر

المؤسسات التي تقوم على المال العام وعلى

خبرة الدولة .

من هنا أنا أشعر أن هذا القانون قانون

متعجل لا يضع الرؤيا المتكاملة الحقيقية خاصة

في فترة الطفرة القادمة التي يرغم أن هنالك فترة

استثمارات قادمة أنا أرى أن يعاد النظر في

هذا القانون وأن يعاد الى الحكومة من جديد ،

وأن يقدم مشروع متكامل فيه لا نغامر

بالقطاع العام ونجعل شركة ، وفيه

أيضاً نتأكد من أن الشركات التي يمكن أن

تتولى هذا العمل شركات مؤهلة . ولنا في

حجلة من أمراً وإذا كان الوضع الحالي

لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

لا يسعفها نستطيع أن نعطيها

من الضمانات ومن المؤونة ما تشاء في تعديل

التشريعات القائمة لديها .. وشكراً

معالي الرئيس ..

التقيد ومن الضوابط ومن أسس التعيين لكي

تتعلق المؤسسة التي هي الشركة بصورة تلقائية

ومنافسة وتستطيع أن تستقطب الكفاءات

والخبرات الفنية وأن تكون قراراتها غير خاضعة

للروتين ولا تخضع لأسس تعيينات نظام الخدمة

للدنية وما شاكل ذلك .

أنا أفهم إذا كان ذلك هو الأساس أن

ي طرح الموضوع مباشرة ليقال أن خدمات الدولة

بدأت الحكومة تتحلل منها تدريجياً لارتفاع

كلفة الاتفاق على الخدمات العامة في بنيتها

التحتية في كل مجالاتها ، كي تتحرر الحكومة

من القروض ذات الفوائد العالية التي يأتي

صندوق النقد الدولي ويقول لقد ارتفعت

الديونية وبالتالي أصبح هنالك عجز في ميزان

للدفعات والقصة التي لعلها ثم يدخل

برنامج التصحيح من جديد .

أن تتحرر الحكومة من هذه الفاتورة

الضخمة وتقول الخدمات مباشرة ، إذا أراد

المواطن هذه الخدمات عليه أن يتحمل تبعات

هذه الخدمات وكلفها المرتفعة الحقيقية ، فيعهد

بهذا الأمر الى القطاع الخاص .

لكن خوفاً حين يتحول القطاع

الحكومي ويلبس لباساً جديداً اسمه شركة أن

نعود من جديد الى الطمع في المال العام والجرأة

على المال العام وتعود المسألة من جديد الى

كُلف حقيقية وتتحمل الحكومة في الفقرة

الانتقالية وتتكد نفقات ملهلة وكبيرة جداً ،

ثم نعود مرة أخرى ونقول السبيل الى إنقاذ

الوضع أن تسلمه شركة خاصة .

هكذا من الصعب

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الكورني .

الدكتور أحمد الكورني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة هذا المشروع يجعل كل واحد منا يطرح تساؤلات كبرى ، التساؤل الأول إن مبدأ التخصصية الذي جنحت إليه الحكومة في مثل هذا وفي مثل سلطة الكهرباء الأردنية والمشاريع التي ستأتي على الطريق ليست سياسة تحقق المصلحة الوطنية وإنما تحقق مصلحة أفراد معينين بحكم أن هؤلاء سيضيفون أعباء جديدة على الأعباء التي تقوم بها تلك المؤسسات ، أعني مؤسسات القطاع العام ، فالذي يتغير فقط هو الكادر الإداري والمالي الضخم وهذا كله سيعود بالضرورة عبئاً على الخدمة التي تقدم للمواطن ، وبالتالي ترتفع الكلفة دون أن تحسن النوعية التي تقدمها هذه المؤسسة التي تحولت إلى شركة ، في الحقيقة دور الحكومة فقط هو الاشراف الشكلي ، وإنما البرنامج الفعلي هو لهؤلاء الذين سكو هنا بالمرخص .

ونحن ندرك أن الكثيرين من أصحاب الأبروال الذين لا يهمهم إلا أن تتفخ جيوبهم ينبغي أن نقف من هذه الزمرة موقف المتفرج ، وفي ظني هذا سيضيع هذه الشريحة التي أضررت بالوطن وستبقى تضر بالوطن .

التساؤل الثاني : إنه يأتي استجابة لإملايات صندوق النقد الدولي والحكومة تدرك هذا تمام الإدراك ، وهذا نرفضه أيضاً التساؤل الثالث ، إن المؤسسة تفي بالدور

كأحسن من هذا الذي ستفي به هذه الشركة التي ستعطى مناطق امتياز وسيسترب الأجنبي سواء كان يهودياً أو غيره من خلال هؤلاء الأشخاص ، لأن المرحلة القادمة كما نفهم جميعاً ستكون للمساهمات من خلال القطاع الخاص لا من خلال المؤسسات التي تشرف عليها الحكومة . وهذه أيضاً استحقاقات مرحلة ما تسمى بالسلام بيننا وبين اليهود .

من أجل هذه التساؤلات الثلاثة الكبرى أطالب برد هذا للمشروع حماية للوطن وحتى لا تفل للمواطنين بأعباء إضافية دون تحسن في الخدمة التي تقدم إليهم .

معالي رئيس المجلس : زملائي نحن لسنا في صدد البحث العام في القانون الآن ، نحن بصدد الدخول في مناقشة مواد القانون ولنا في صدد رد القانون ، ولربما حديثنا هذا تابع لحديث سابق تحدثنا فيه في قوانين أخرى موضوع الرد أو عدم الرد وأوضحنا كيفية وآلية رد القانون . نقطة نظام معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي ، أؤكد أننا لا ندخل في مناقشة الموضوع وإنما أتذكر ما قاله معالي في جلسة سابقة عن الوقت الذي يناقش فيه رد القانون ، رد القانون له موقمان ، الموقع الأول عند إحالته للمجلس تمهيداً لإحالة إحدى اللجان والمرة الثانية عند اختتام البحث وأرجو أن أذكر بالمادة " ٤٤ " من النظام الداخلي

" بعد أن يوزع تقرير اللجنة على الأعضاء على الوجه المبين في المادة " ٣٥ " يعين المجلس يوماً للمذاكرة في مواده " وقد عين " وفي اليوم المين المذكور تجري المذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع أي تعديل مقترح ادخاله عليها سواء قبل أو أثناء المناقشة ... " .

سيدي نحن نبحث مبدأ جديداً في مناقشة القوانين ، كلما نوقش هذا الموضوع في قانون لم تقرر إحالته للجنة تعود في البداية عند اسم القانون لطرح موضوعاً خارجاً عن مسار البحث .

المادة هنا تقول ما هو اسم القانون ، ليس لها علاقة بمحتوى القانون ولا بصيغة القانون ويجري حديث عن رد القانون ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام أستاذ خليل .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

يذكر معاليك عندما غرض مشروع هذا القانون تحت هذا السقف قد اقترحت في حبه رد القانون وثني عليه ولم تطرح اقتراحي للتصويت ، ولذلك أعتقد من حقي أن أتكمم الآن .

معالي رئيس المجلس : أنت طلبت نقطة نظام .

السيد خليل حدادين : نقطة النظام أي اقترحت رد القانون ولم تطرحه للتصويت .

معالي رئيس المجلس : أنت طلبت نقطة النظام وأبدت نقطة من وجهة نظرك أنها تتعلق بالنظام الداخلي ، لعل هناك وجهة نظر أخرى في الموضوع . على أي ما دام أوضحت وجهة نظرك في نقطة النظام تنتقل للزملاء الذين يرغبون الحديث عن هذه المادة الأولى . الدكتور عبد الرزاق طيخشات .

الدكتور عبد الرزاق طيخشات : شكراً معالي الرئيس .

جواباً على الاخوان الذين يتكلموا عن هذا القانون ، هذا القانون نحن بأمر الحاجة عليه والاتصالات في هذا البلد حقيقة لا تفي بالغرض المطلوب ، ونحن كنواب كلنا يشكون والمواطنون يأتون إلينا ويشكون من عدم توفر الاتصالات المتطورة . وأنا قرأت هذا القانون ولتفتي التامة بمعالي وزير الاتصالات فأنا أوافق على هذا القانون وأؤيده كل التأييد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذا كان هذا محور الحديث أرجو أن تسمحوا لي بأننا نتحدث في موقع غير الموقع الذي يجب أن نتحدث فيه في موضع الموافقة أو عدم الموافقة على القانون . الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

لم أكن أريد التحدث في هذه المادة إنما كنت أريد أن أدخل من خلال هذه المادة للتأكيد على عدم حاجتنا لمثل هذا القانون والتأكيد على ما قاله معالي الدكتور عبد الله

هنا عند الفصل

المكاملة أن الأسباب الموجبة غير موجبة وغير مقنعة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور محمد الزين .

الرئيس :
الدكتور محمد الزين : شكراً معالي

زملاتي الأفاضل ، مع احترامي لحديث زملاتي الدكتور المكاملة والأستاذ الكوفحي قبل قليل ، ولكني بمنتهى الأمانة أود أن أتحدث من خلال تجربة تشرفت بها في حفل الاتصالات . مؤسسة المواصلات هي إحدى الروافد الرئيسية لخزينة المملكة الأردنية الهاشمية ، جميع الزملاء وأنا أحدهم نشكرو من كثرة المراجعين في البطالة وتحدث دوماً عن الاستثمار . وأود أن أقول أيضاً أنني لاحظت كثرة المصانع وهي إستثمار بالخير في قضاء الحاجة على سبيل المثال وكلفة بعض المصانع تزيد عن مليون دينار وهناك طلب ملح للاتصالات .

لذلك أود أن أقول أيضاً بمنتهى الأمانة أنه لن يكون هناك استثمار إن لم يكن هناك اتصالات متطورة ، وأود أن أزيد قناعة الزملاء بأنه في منطقة عمان الكبرى هناك طلبات تزيد على مليون طلب .

لذلك إذا أردنا الاستثمار وأردنا حل مشكلة البطالة وأردنا الأردن الحديث لن يكون هناك شيء إلا بالاتصالات ، ولن يكون هناك شيء إلا بتحويل مؤسسة المواصلات السلوكية

والإسلكية إلى شركة تتعامل على أسس تجارية .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ جمو السيد عبد الباقي جمو :

ما أرجوه من معالي الرئيس أن لا يقى الحديث مستمراً حول موضوع تجاوزاته وأعطى المجلس رأيه فيه عندما عرض هذا القانون عليه وقرر إحالته ، ولا يمكن أن يتم تأييد قانون بالإجماع ، فالمعارض له رأي والآخرين لهم رأيهم . فالملك أرجو أن يثق باب التفاضل بين هذا القانون وبين الشركة وبين ما نحن عليه اليوم ونبدأ بمواد القانون ... مع الشكر الجزيل .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة كان يودي أن نقتنع من بعضنا البعض في موضوع أنه ليس هنا مجال المناقشة وأنا كلامي موجه سواء للذين يبررون وجود هكذا قانون أو الذين يعارضون . هناك مادة في صلب هذا القانون تتحدث عن تحويل مؤسسة للمواصلات إلى شركة ، عندما يمكن الحديث عن تحويل المؤسسة أو عدم تحويل المؤسسة وسأعطي الدور لكل الزملاء للتعبير عن آرائهم في هذا الاتجاه . لكن دعونا نسير وإذا كان الزملاء الذين طلبوا الحديث في الموضوع أن يؤجلوا حديثهم إلى الوقت المناسب للحديث في أن يكونوا مع أو ضد القانون أو مع التخصيص أو ضد التخصيص . نقطة نظام

دكتور بسام :

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

أنا سأحفظ بحقي في الكلام كما تفضلت ، ولكن أعتقد أن رد القانون له ثلاثة مواضع وليس موضعين كما يذكر .

الموضع الأول حين يأتي من الحكومة ، والموضع الثاني حينما ينتهي من دراسة القانون بتفصيله وبصوت عليه بمجمله ، والموضع الثالث الذي نحن بصدد الخلاف فيه أننا في لحظة قراءة المادة الأولى أعتقد أنه موضع .

السبب في هذا أنني الآن أنظر في قرار اللجنة الفنية المختصة على اعتبار أن هذه اللجنة كان يمكن أن تقول لا أوافق على هذا القانون أو أريد هذا القانون . وحينما يناقش الرد ابتداءً عندما يأتي من الحكومة كان بعض الزملاء يصرخوا على قتل باب النقاش فيحرم البعض من الحديث لسبب أو لآخر .

فأنا أظن حينما يأتي في المرة الأخرى من اللجنة هي حالة مستقلة ، هكذا أنا أفهم النظام الداخلي وإذا كان هناك من يصحح لنا أرجو التصحيح .

معالي رئيس المجلس : لكل منا الحق في أن يفسر ويفهم قراءة النظام الداخلي ، لكن تمنيت لو تعطيني سند في النظام الداخلي يقر ما تفضلت به بأن هنا موقع رد القانون أو التصويت على القانون بمجمله قبولاً أو رفضاً . لكن الحقيقة هناك نصين في موقعين محددين ، عند دخول القانون للمجلس لغاية إحالته أو

عدم إحالته ثم عند الانتهاء من المناقشة . إذا كان هناك هناك موقع جديد يسرني أن أستمع .

الدكتور بسام العموش : وأنا أيضاً يسعدني إذا كان هناك نص يقول لا يبحث في رد القانون إلا في الحالتين التاليتين . هذا تفسير من الأخوة الذين أن الأمر يبحث في حالتين وتفسير مني أن الذي جاء الآن ليس هو القانون الذي جيئ به وبصوت عليه أول مرة من الحكومة . هذا صورة جديدة هو رأي اللجنة الفنية المختصة ، فأنا أريد أن أحدد أن هذا هو موضع ثالث .

معالي رئيس المجلس : دكتور أنا لا أريد أن أدخل في هذا الحوار ، إذا كان هذا الكلام يمكن أن يكون مقبولاً إذن يجوز في أي مادة في القانون ، بناء على هذا الرأي الذي تفضلت فيه ، يمكن أن نطرح عملية التصويت قبول القانون أو رفضه . كونك أنك اعتمدت على أنه لا يوجد ما يمنع ، الحقيقة لا يوجد ما يمنع أن تصوت عند كل مادة على رد القانون أو قبوله . على أي حال لديها لجنة قانونية وهي تدرس الآن في النظام الداخلي لمجلس النواب . نحن استقرنا في مناقشة القانون على هذين الموضوعين ، عند بدء طرحه في المجلس وعند نهاية التصويت . أيضاً نحن نحيل هذا الموضوع للجنة القانونية لتخرج لنا بنص واضح في النظام الداخلي ، وإذا كان هذا التفسير ينطبق فأنا أول من يقبل بالتفسير . الدكتور المكاملة .

هنا من أجل

الدكتور عبد الله المكاهلة : شكراً معالي الرئيس .

أنا سمعت في هذا المجلس أكثر من مرة بعض الأخوة يحاول أن يكرس هذا الاتجاه وأن يقننه وأن يعتبره غير قابل للنقاش ، مع أن ممارسات هذا المجلس تقول بغير ذلك .

ألا تذكرون في المجلس الحادي عشر أن هناك قوانين حولت من هذا المجلس إلى اللجنة ، ثم جاءت اللجنة واقترحت رد القانون . ماذا نقول للجنة إذا خرجت بقانون تقول فيه رد هذا القانون ، فإذا قلنا بأن مكان الرد إما عند الاحالة من الحكومة مباشرة أو عند نهاية التصويت وما بينهما . يا إخوان هذا المجلس مجلس تشريعي كما تملكون له الحق أن يعيد النظر إذا شاء وإذا أراد وإذا تشكلت لديه القناعة .

وأنا أذكر معالي الرئيس بأننا في فترة من الفترات حولنا من مجلس نواب إلى لجنة قانونية وجاء المشروع من اللجنة يرد القانون ورددها ، وهذا أيضاً قد ينسحب على قوانين يحيلها المجلس إلى بعض اللجان فترى رد هذا القانون . فلا تضيق واسماً ما دام لا يوجد نص يمنعنا من ذلك .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : أتفق معك تماماً فيما تفضلت وأنا لا زلت أذكر الأحداث ليس في المجلس الحادي عشر الحقيقة قبل أسبوعين نحن قررنا هذه الحادثة ولكن ليس بشكل قبول القانون أو رفضه ، تلك حالة إعادة القانون إحالة القانون إلى لجنة أخرى لمزيد من الدراسة

وهذا ما تم في المجلس الحادي عشر وفي هذا المجلس وفي هذه الدورة ، لكن عملية رفض القانون أو قبوله لا تتم إلا في موقعين ، تلك قضية إحالة القانون إلى لجنة لمزيد من الدراسة ، إذا كان المجلس يرى ذلك فله الحق في هذا الموضوع . الدكتور همام سميد .

الدكتور همام سميد : شكراً معالي الرئيس .

ولقد ذكرت ما كنت فعلاً أريد أن أبدأ به كلامي ، وهو أننا قبل أسبوعين ناقشنا قانون المياه ، وفي المادة الأولى أجريتها بحثاً مطولاً حول هذا القانون وانتهى الأمر فعلاً إلى أن القانون لم يجد حظه من الدراسة في مكانه الصحيح ، ثم أحيل هذا القانون إلى لجنة أخرى وهي اللجنة المالية . إذن معنى ذلك هذه سابقة معالي الرئيس .

نحن أمام قانون الآن ، عندما نظرت في تقرير اللجنة المالية حول هذا القانون الذي كنت أتوقع فعلاً لمزيد من الدراسة والمشورة ، يعني لم ألاحظ العدد المناسب من المستشارين والخبراء وعرض القضية على الناس كما تعرض سائر القوانين . يعني كثير من القوانين يستلزم لها الخبراء ويجلس الناس في الحوار أسبوعاً وأسبوعين حتى يوضح هذا القانون ، هذا الأمر لم ألاحظه في هذا القانون .

ولذلك هناك فجوات تحتاج إلى استيضاح ، مثلاً أريد أن أسأل حول مؤسسة الاتصالات إلى شركة فم هذه الشركة تريد أن تعطني امتيازات لشركة

هذا القانون أو عدم الدخول في تفاصيله فاني أن أن أوضح بعض القناعات التي توصلت لها اللجنة المالية بغالبية أعضائها على الأقل في سبيل الدفاع عن هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : تدافع عن ماذا يا سيدي المقرر ؟ نحن لم نبدأ في القانون ، دعونا نبدأ في مواد القانون لكي نستطيع أن نناقش وأن ندافع أو نرد أو نعدل . نقطة نظام الأستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

لا اجتهاد في موضع النص ، المادة " ٤٥ " تنص على أنه " بعد أن تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل مادة لحقتها بأكثرية الآراء يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فإذا قررت الأكثرية قبوله أو رفضه يرفع إلى رئيس مجلس الأعيان " .

يمكن رفض هذا القانون في نهاية النقاش ، نحن نضيع وقت المجلس بينما يمكن رفضه في نهاية النقاش ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً معالي الرئيس .

كان لي مداخلته ولكن انسجاماً مع النظام الداخلي أكتفي بما ورد .

فرعية لأشخاص لم يبدى لنا هذا القانون ولم يظهر كيف سيتم التحويل . هل ستبدأ الشركة الأم ، شركة الحكومة ، بالتنازل عن أسهمها لهذه الشركات الخاصة ، ما هي المعادلة ؟ ما هي العملية ؟ كيف سيتحول مال القطاع العام إلى القطاع الخاص ؟ هل إعطاء الترخيص يعني انسحاب الشركة العامة من قطاعات ومجالات معينة .

أنا أظن إذا كان الأمر كذلك وأن الشركة العامة تنسحب من مجالات معينة فهذا أمر لا أدري كيف يمكن أن يتم ، وإذا كان الأمر عن طريق البيع وبيع الأسهم وطرحها في الأسواق وما شابه ذلك فحتى هذا لم يتضح في هذا القانون

ولذلك معالي الرئيس أقول أن هذا القانون بحاجة لمزيد من الدراسة وأنا أدفع بتأجيل هذا القانون حتى يأخذ مجاله من الدراسة وأن يشاور فيه أرباب الأمر وكثير من الناس .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : فقط ما أرجوه منذ بدء النقاش في هذا القانون أن نعطي الفرصة لأن نصل إلى الموقع الذي يمكن الإجابة على تساؤلاتك ، الموقع هو في صلب القانون أثناء المناقشة يمكن الإجابة ، لكن قبل أن ندخل في القانون ليس من هناك من يستطيع الإجابة . السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

إذا كنا سنناقش موضوع رد أو عدم رد

هكذا منذ الأصل

معالي رئيس المجلس : إذن زملائي
لندخل في مناقشة المواد ، نقطة نظام الدكتور
ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : معالي
وزير البريد والاتصالات رفع يده أكثر من مرة .

معالي رئيس المجلس : أشكرك أنك
بهت لمعالي الوزير ، تفضل معالي الوزير .

معالي وزير البريد والاتصالات : تعقيباً
على تساؤلات الأخوة النواب ، كل مادة
بمادتها ، وفي النهاية عند المادة " ٨٧ " التي ركز
الاخرون نقاشهم عليها سأقف على المنبر وأضع
جميع الاخرين بوضع الاتصالات في المملكة
وما تحتاج له وماذا يعني هذا القانون . هذا هو
القانون الأول للاتصالات الذي ينظم جميع
شؤون الاتصالات في المملكة ، يوجد قانون
بريد فقط ، لذلك هذا القانون يفرض
ولنحس بحاجة له . درسنا القوانين الأجنبية
وأخذنا ما ينالهم مع حاجة الأردن .

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير ملتزم
بالنظام الداخلي وسيجيب عند المناقشة ، السيد
عبد العزيز جبر نقطة نظام .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً معالي
الرئيس .

من ناحية شكلية أرغب من معالي
الرئيس أن يسجل الأسماء حسب رفع الأيدي
فأنا رفعت يدي والحقيقة أنا ليس لي اعتراض
على القانون من حيث قانون الاتصالات .
لنحس بحاجة الى قوانين تنظم الاتصالات ، لكن

اعتراضي أنني ما كنت موجود في الجلسة التي
أحيل فيها القانون فأحببت أن أفهم من معالي
الوزير الأسباب الموجبة التي لم تكن أسباباً
موجبة ولم تذكر لنا لماذا تحول هذه الى شركة .

ثانياً ، اللجنة المحترمة لم تستدعي خبراء في هذا
المجال والخبراء كثر حتى نستوثق من الخبراء لأنه
ليس لدينا خبرة مثل هؤلاء المختصين .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : المادة الأولى قرار
اللجنة المالية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة ؟
موافقة . المادة الثانية .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الأول

التعريفات

المادة ٢ : يكون للكلمات والعبارات حيثما
وردت في هذا القانون المعاني
الخاصة لها أدناه ما لم تمل
القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة البريد والاتصالات

الوزير : وزير البريد والاتصالات

المؤسسة : مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات
المنشأة بموجب أحكام هذا
القانون

المجلس : مجلس إدارة المؤسسة

المدير العام : المدير العام للمؤسسة

الاتصالات : نقل او ارسال او بث او استقبال

أجهزة الاتصالات الطرفية :

أجهزة الاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة
مباشرة او غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة
اتصالات عامة .

المستفيد : الشخص المشترك مع أحد
المرخصين او الشخص الذي
يستخدم خدمات الاتصالات
العامة .

المرخص : الشخص الذي حصل على
رخصة او تصريح لإنشاء او
تشغيل او ادارة شبكة اتصالات
عامة او استخدام موجات راديوية
وفقاً لأحكام هذا القانون .

الرخصة : العقد أو الإذن أو الاتفاقية الموقعة
بين المؤسسة والشخص للسماح
له بإنشاء او تشغيل او ادارة شبكة
اتصالات عامة او استخدام
موجات راديوية وفقاً لأحكام
هذا القانون والأنظمة الصادرة
بموجبه .

التصريح : الإذن الذي يمنح الى شخص
لإنشاء او تشغيل شبكة اتصالات
خاصة وفقاً لأحكام هذا القانون .

الموافقة : الموافقة على استعمال نوع معين
من معدات الاتصال او السماح
بإدخال نوع معين من المعدات
الى المملكة وفقاً لأحكام هذا
القانون .

الاشارات او الأصوات او
الصور او البيانات سواء كانت
شفوية او كتابية بالوسائل
السلكية او الراديوية او البصرية
او الالكترومغناطيسية وأي
وسائل أخرى للاتصالات .

الموجات الراديوية :

للموجات الكهرومغناطيسية التي تنقل عن

(٣٠٠٠) جيجاهرتز التي تبث في الفضاء
دون الحاجة الى موصل محدد للتوجيه .

شبكة الاتصالات العامة :

منظومة الاتصالات او مجموعة من منظومات
الاتصالات لتقدم خدمات اتصالات
للمستفيدين وفقاً لأحكام هذا القانون .

شبكة الاتصالات الخاصة :

منظومة الاتصالات التي تشغل من قبل شخص
واحد او مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة
حاجاتهم الخاصة .

الخط : السلك او الكيل او الألياف
البصرية او الألياف او الموصل او
موجة الموجة او أي وسيلة أخرى
تستعمل او مخصصة للاستعمال
في نقل الاتصالات بواسطة
البطاقة الضوئية او
الكهرومغناطيسية .

هكذا من أجل

التخصيص : حصر استعمال حزمة أو مجموعة من حزم الترددات الراديوية أو الترددات الكهرومغناطيسية إلى شخص معين أو لإستعمالات معينة أو في منطقة جغرافية معينة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الدليل : البيانات التي تتعلق بالمستخدمين بخدمات شبكات الاتصالات العامة وتشتمل على أسمائهم وأرقامهم .

قرار اللجنة المالية

المادة ٢ موافقة بعد

شطب كلمة المؤسسة أينما وردت في القانون واستبدالها بكلمة (الهيئة) .

الاتصالات :-

استبدال عبارة (الالكترومغناطيسية) بعبارة (الكهرومغناطيسية) .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

موافقة

الموافقة :-

إعادة صياغتها على النحو التالي :-

الموافقة : الموافقة على استعمال أو السماح بإدخال نوع معين من معدات الاتصال إلى المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون .

موافقة

الدليل :-

شطب العبارة الأخيرة (وتشتمل على أسمائهم وأرقامهم) .

معالي رئيس المجلس : زملائي الأعضاء التعريفات عديدة في هذه المادة سأطرحها تعريفاً تعريفاً .

في صدر المادة تعريف " الوزارة " ، قرار اللجنة بالموافقة .

موافقة .

تعريف " الوزير " ، موافقة .

تعريف " المؤسسة " ، قرار اللجنة شطب كلمة المؤسسة أينما وردت في القانون واستبدالها بكلمة الهيئة .

موافقة ؟ الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي الرئيس .

أود أن أستفسر ما هي الفلسفة التي

رمت إليها اللجنة حين أوصت باستبدال كلمة مؤسسة بهيئة ؟

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

من الناحية العملية الهيئة والمؤسسة نفس للمعنى ، ولكن لوجود مؤسسة المواصلات سابقاً لارتأينا في اللجنة أن نحول ذلك إلى هيئة ، وهيئة الاتصالات مستعملة أيضاً في معظم الدول العربية ، فكان توحيد المصطلح هو الذي دفعنا إلى ذلك وعدم حصول أي التباس بين مؤسسة المواصلات القائمة حالياً وبين الهيئة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : بالإضافة لما تفضل به المقرر هناك المادة " ٨٨/ب " تقول تحمل الهيئة محل المؤسسة ، إذا كررنا كلمة المؤسسة قد يلتبس على قارئ القانون أن هناك مؤسسة ومؤسسة . وهي أيضاً كلمة مستعملة في جميع الدول العربية ، الهيئة في اللغة الإنجليزية معناها " AUTHORITY " وهي أقرب إلى الصحة من المؤسسة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : الحقيقة الهيئة وهي كسلطة مثلاً كما ذكر معالي رئيس اللجنة لا يبدو فيها الموضوع المالي كما يبدو للموضوع المالي في الشركات . فإذا كانت الفكرة تحويل المؤسسة إلى شركة فالجدول عن

كلمة للمؤسسة إلى هيئة لا يعطي هذا المعنى . فالحقيقة فيما يبدو لي أنه ما دام لها هذا الجانب المالي وهذا الجانب في قانون الشركات ، ولا أدري متى كانت شركة من الشركات اسمها هيئة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : سيدي الرئيس ، الهدف الأساسي هو تحويل هذه المؤسسة الحالية إلى شركة مساهمة عامة ، وتقوم هنالك هيئة لتنظيم الاتصالات داخل المملكة وليست الخلف كما أشار بعض الزملاء . مؤسسة الاتصالات الحالية ستحول إلى شركة مملوكة بالكامل من قبل الدولة ، ثم ستقوم هيئة لأغراض تنظيم الاتصالات في المملكة وهذا هو الهدف من القانون ومن استبدال كلمة المؤسسة بالهيئة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : كنت أود أن أقول ما قاله الأخ الشخانة من أن الهيئة ليست هي الشركة ، الشركة ستكون إحدى المرخصين ، الهيئة هي هيئة الاتصالات التي تنظم قطاع الاتصالات وهي التي ستمنح الرخص ، ليس هدفها مالي ولا أي شيء آخر ، بل هي هيئة تنظيمية . الهدف هو إنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات والشركة الحكومية ستكون هي أيضاً مرخصة من قبل الهيئة .. وشكراً .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أنا في تقديرى أن المؤسسة التي اقترحت اللجنة المالية تغييرها إلى هيئة هي إحدى أجهزة وزارة البريد والاتصالات . حين نسمع كلمة هيئة يتبادر إلى أذهاننا جهة تطوعية وليست جهة ذات طابع إشرافي إلزامي رسمي .

وبالتالي أنا أقول الكلمة التي أشارت بها اللجنة المالية كلمة فضفاضة ولا تعطي صفة الرقابة والإشراف والمتابعة والإلزام . ولذلك أرى أن تبقى كما هي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

أنا أشارك الأخوان القائلين بأن كلمة المؤسسة هي الأفضل من ما جاء في تقرير اللجنة ، مع الاحترام لتقرير اللجنة واجتهادها ، لأن كلمة مؤسسة هي الأنسب في تشريعاتنا . أغلب التشريعات الأردنية تقول المؤسسة ، لا تقول الهيئة ، الهيئة تسمى في مواقع أخرى . كل مواقعنا الإدارية نسميها مؤسسات للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية ، كل تشريعاتنا مؤسسات .

فحتى تنسق التشريعات مع بعضها

البعض بالإضافة لكل المبررات التي ذكرها الأخ حمزة منصور ، أعتقد أن كلمة مؤسسة هي الأفضل وأحب أن أسمع رأي معالي وزير البريد والاتصالات في ذلك لأنني سألت رئيس اللجنة ماهو رأي الوزير قال أنه لم يعلق.. شكراً معالي رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير .

معالي وزير البريد والاتصالات : اسمح لي أن أخطب المجلس من خلال معاليكم ، لا مانع لدينا من تسميتها مؤسسة ، الفكرة هي أن لا يتم خلط بين المؤسسة القائمة حالياً التي هي مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية والجسم الجديد الذي ينشأ بموجب هذا القانون لينظم قطاع الاتصالات في كل المملكة ، هذا الجسم الجديد هو الذي سيتم الترخيص وهو الذي يراقب الشركات المرخصة بما فيها الشركة الجديدة التي هي شركة الاتصالات السلوكية واللاسلكية بعد إقرار هذا القانون .

فالرأي للمجلس الكريم إذا ارتأى مؤسسة مؤسسة وإذا ارتأى هيئة هيئة لا مانع لدينا .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً معالي الرئيس .

أنا أؤيد كلام معالي أبو فيصل على أن المؤسسة تنسق مع كل تشريعاتنا . الأمر الجديد

أن كلمة هيئة كلمة غير منضبطة إطلاقاً .

إلى أن يلقى اسم المؤسسة حالياً ونحول إلى وضعها الجديد يمكن أن تسمى شركة الاتصالات وهذه تبقى مؤسسة الاتصالات ، فممكن تبعد بين الإسمين على هذا الأساس . فهذا يصير إسم منفصل عن هذا باسم شركة الاتصالات وهي شركة مملوكة كلها للحكومة والمؤسسة الجديدة المزمع إنشاؤها .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ إبراهيم زيد .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة بعض الأخوة الذين قالوا إن كلمة هيئة هي كلمة فضفاضة غير محدودة أحب أن أذكرهم أنها استعملت في التشريع الأردني وكانت الهيئة العلمية الإسلامية هي المسؤولة عن التوجيه ضمن وزارة الأوقاف وكانت هيئة مستقلة للإشراف في هذه الناحية

كلمة هيئة وكلمة مؤسسة كلمتان عربيتان وكلمتان قانونيتان منضبطتان وهي تستعمل في جمهورية مصر العربية استعمالاً قانونياً دارجاً ، ولذلك فهي كلمة منضبطة .

أنا حضرت جلسة حول هذه الكلمة مع اللجنة كان هناك خير رجل قانون معروف الأستاذ عمر النابلسي وقال إن هذه الكلمة منضبطة قانونياً ولزبل اللبس في التفريق بين المؤسسة القائمة وبين الهيئة التي سيكون لها عمل حتى نفوق بين وظيفة هذه واختصاصاتها

وظيفة هذه واختصاصاتها . والقانون قائم على التطوير واستعمال كلمات محددة ، ويقدر ما يساعد المشرع ويساعد الناس على فهم مهمات ووظائف الهيئة ووظائف المؤسسة والتفريق بينها يقدر ما يساعد على لجاح هذه العملية . ولذلك أنا مع كلمة هيئة من جميع الجهات .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الحديث يتحاور بين اتجاهين بين قبول استبدال كلمة المؤسسة بالهيئة وبين الإبقاء على مصطلح المؤسسة . الأستاذ الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : ياسيدي أنا أستغرب أن الأخوان في وزارة البريد والاتصالات يعلموا أن كلمة هيئة تعني جزء من الاتصالات والدليل أن هيئة الاتصالات الخاصة في القوات المسلحة تعني جزء بسيط من الاتصالات السلوكية واللاسلكية الكبيرة في قواتنا المسلحة .

والتخوف من الخلط بين المؤسستين إذا كان في الأسباب المرجحة تقول بأنه متحول مؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية إلى شركة فما عاد هناك خلط .

فالهيئة تعني جزء وتكون مرتبطة إرتباط مباشر وليس لها إستقلال ، لأن هيئة الاتصالات الخاصة ليست مستقلة عن القوات المسلحة . فأنا أرى أن تخلف كلمة هيئة وتبقى مؤسسة لأنها أشمل وأعم ولها قانونها ، ولا يوجد في هيئة الاتصالات الخاصة مثلاً مجلس إدارة وله نائب رئيس أو غير ذلك، فأنا مع شطب الهيئة وإبقاء المؤسسة .

هذه هي الهيئة

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد أبو

جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً

سهيدي الرئيس .

المطروح أماناً ثلاث تسميات ، إما سلطة أو هيئة أو مؤسسة . إما هذه المؤسسة ستعمل على أسس تجارية وهي شركة فلماذا لا نسميها شركة الاتصالات العامة .

فأنا أقترح بتسميتها بشركة الاتصالات العامة لأن هذا العنوان الرئيسي الذي ستعمل تحته هذه المؤسسة .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : هذه ليست شركة هذه جسم منظم لقطاع الاتصالات لا تهدف إلى الربح ، هي دائرة حكومية يرأسها وزير البريد والاتصالات ولها مجلس إدارة ، هي لا تهدف إلى الربح وليس لها استثمارات إنما هي قاضي وحكم بين الشركات المرخصة .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد

موسى .

السيد عبد موسى النهار : في الواقع لا أريد أن أضيف شيئاً جديداً على موضوع التسمية فالتسمية هي فعلاً لإزالة اللبس ، وإنما أود أن أحذر إذا أردنا أن نرجع إلى تسمية مؤسسة ستكون هذه المفضلة تمتشى مع كافة مجريات هذا القانون ، سيحصل ليس جديد

في كل مادة من مواد هذا القانون ويستفسر عن كل شيء في هذا القانون ، نحن أردنا إزالة هذا اللبس بتسميتها هيئة .

أيضاً هناك هيئات في الدول العربية ، هيئة قناة السويس مثلاً ، هي هيئة ولها استقلالية . فلذلك هذه التسمية ليست غريبة عن اللغة العربية ولا القانون فأرجو الموافقة على هذه التسمية .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذا كان هناك أي اقتراح جديد لستمع له لكن إذا كان الموضوع مفاضلة بين هيئة ومؤسسة فقد تحدثنا بما فيه الكفاية . نقطة نظام أستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام أرى أن النقاش قد لضع حول هذه الكلمة فأدفع بوقف النقاش وأرجو التظية على ذلك .

أصوات : تنبي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : هناك اقتراح للزميل بوقف النقاش ، إذا كان هناك من يعارض وقف النقاش نسمع رأيه ثم لنصوت . الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخاينة : معالي الرئيس ، ما ذهب إليه بعض الزملاء أنه يمكن إبقاء كلمة مؤسسة

معالي رئيس المجلس : يا أخي الكريم هناك اقتراح من الزميل بوقف النقاش . أنت

يقرر المجلس تصحيح اللغة في المادة كلها .

في " الاتصالات " مفعلاً هناك عطف قبل الإضافة سطرين وهذا لا يجوز ، ولذلك أقترح أن تصحح الأخطاء اللغوية في القانون كله لأنها أخطاء كثيرة جداً .

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الباقي اسمح لي أستاذن اخواني رئيس ومقرر اللجنة ، إذا يمكن تكتب لهم ملاحظاتك اللغوية لتستفيد اللجنة من أي تصويب لغوي .

السيد عبد الباقي جمو : إن شاء الله قبل الجلسة القادمة سأتي بها مكتوبة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة المالية بالتعديل على " الاتصالات " من مع قرار اللجنة ، موافقة ؟ موافقة .

تعريف " الموجات الراديوية " ، قرار اللجنة بالموافقة ، موافقة .

" شبكة الاتصالات " العامة ، اللجنة قرارها بالموافقة ، موافقة .

" شبكة الاتصالات الخاصة " ، اللجنة قرارها بالموافقة ، موافقة .

" الخط " قرار اللجنة الموافقة ، موافقة .

" أجهزة الاتصالات الطرفية " قرار اللجنة للموافقة ، موافقة .

" المستفيد " قرار اللجنة الموافقة ، موافقة .

" المرخص " قرار اللجنة الموافقة ، الدكتور فرح

ضد وقف النقاش ، برر للزملاء لماذا لا ترغب بوقف النقاش ، إن وافقوك على عدم وقف النقاش تعود وتطرح رأيك .

الدكتور عبد الحافظ الشخاينة : أنا ضد وقف النقاش لأنه تبين لي أن هناك ليس في الموضوع وأنه ليس واضح من قبل بعض الزملاء ما الفرق بين تسمية هيئة أو مؤسسة وما هي الإشكالات التي ستضعا فيها في هذا القانون فيما إذا أبقينا على مؤسسة . هل تسمح لي أن أشرح ذلك ؟

معالي رئيس المجلس : سأطرح الآن وقف النقاش ، إن أقر المجلس وقف النقاش نصوت وإن لم يقر وقف النقاش أعود وأسمح لك .

هناك اقتراح بوقف النقاش ، من مع إقتال باب النقاش ؟ أغلبية واضحة .

اللجنة المالية تعدل " المؤسسة " بهيئة ، من مع قرار اللجنة المالية ؟ واضح أكثرية موافقة وتستبدل بهيئة .

التعريف الذي يليه " المجلس " وقد وافقت اللجنة كما ورد ، موافقة ؟ موافقة .

" المدير العام " ؟ موافقة .

" الاتصالات " ، تعديل اللجنة مطروح للرأي ، الأستاذ جمو .

السيد عبد الباقي جمو : ابتداءً من " الاتصالات " هناك أخطاء لغوية في الصياغة وحتى لا نناقش كل مادة على حدة أقترح أن

هكذا من الأصل

الدكتور فرح الرضوي : أترح أن يستبدل " المرخص " بالمرخص له ، لأن المرخص هو العمل أما الشخص فهو المرخص له.

معالي رئيس المجلس : يقترح الزميل إضافة له بعد كلمة " المرخص " ، موافقة ؟ موافقة . معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : إذا سمحت ، سينصرف هذا الى مواقع كثيرة في القانون ، مثلاً " المستفيد " الشخص المشترك مع أحد المرخصين ، ستغير الى المرخص له يعني إذا أقر المرخص له سينصرف في الصياغة الى كل المواد ... شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس :

" الرخصة " قرار اللجنة بالموافقة ، موافقة .

" التصريح " قرار اللجنة بالموافقة ، موافقة .

" الموافقة " هناك تعديل للجنة ، موافقة ؟ موافقة .

" التخصيص " قرار اللجنة بالموافقة ، موافقة .

" الدليل " هناك تعديل للجنة شطب العبارة الأخيرة " وتشمل على أسمائهم وأرقامهم " موافقة ؟ موافقة .

التعريفات ككل ؟ موافقة المادة التي تليها .

السيد المقرز :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثاني

مهام الوزارة

المادة ٣ : تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية :

أ (إعداد السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ، والعمل على تطوير هذه السياسة من أجل توسيع رقعة انتشار شبكات الاتصالات بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب (وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة .

ج (متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاقدية الدولية في قطاع الاتصالات .

د (رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والاتحادات النوعية واللجان التي تعنى بشؤون الاتصالات والإشراف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتعاون مع المؤسسة والوزارات والدوائر المعنية .

هـ (إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات ورفعها الى مجلس الوزراء .

قرار اللجنة المالية

المادة ٣ :-

موافقة بعد :-

الفقرة -ب- :-

شطب كلمة (وخلق) واستبدالها بكلمة (وتهيئة) .

موافقة .

موافقة .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة " ٣ " الفقرة " أ " ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

عند اطلاعي على مهمات الهيئة التي ستشأ بعد إقرار هذا القانون أرى أن لا حاجة لوجود وزارة سلكية ولاسلكية لأنه تتداخل المهام وأن كل المهام المنوطة بالوزارة هي مهام منوطة بالهيئة ، وبالتالي أعتقد لا حاجة للوزارة ويجب إلغاء الوزارة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الزين .

الدكتور منجد الزين : شكراً معالي الرئيس .

في التعريف مكتوب " الوزارة - وزارة البريد والاتصالات " ، وأيضاً " المجلس - مجلس إدارة المؤسسة " . هنا في المادة ٣ تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية أ ، ب ... الخ من المعلومات التي عندي ، معالي وزير البريد والاتصالات ممن يضع السياسة العامة للاتصالات هو مجلس إدارة مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، لكن الوزارة لم يكن هناك مشارك في حقل الاتصالات إلا أمين عام الوزارة من مجلس إدارة ومعالي الوزير هو رئيس مجلس الإدارة . فهل هناك إيضاح من معالي رئيس اللجنة المالية أو وزير البريد والاتصالات .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : معالي الرئيس ، كما ذكرنا هذا القانون إعادة لهيكله قطاع الاتصالات في المملكة ، الآن اختلف الوضع ، المؤسسة ، الشركة ، هي فقط ستدير نفسها بنفسها ، هي لا تضع السياسة . في تاريخ ٩٣/٢/٢٠ لما عدلنا القانون رقم " ٩ " لسنة ١٩٩٣ سمحنا للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الاتصالات وهناك شركة أخرى ، مؤسسة الاتصالات الحالية هي شركة ستكون مشغلة مثلها مثل الشركات الأخرى . الآن يأتي دور الوزارة ، دور الوزارة كالتالي هي التي تضع بعد دراسات مديرية اسمها مديرية السياسات في وزارة الاتصالات هي التي تدرس قطاع الاتصالات احتياجاته ثم تنسب

هنا من أجل

لمجلس الوزراء . بعد أن يتخذ مجلس الوزراء قراره بتبني هذه السياسة أو تعديلها ترسل من خلال الوزير الى الهيئة لتقوم بتنفيذ هذه السياسة .

الآن مؤسسة الاتصالات التي ستكون شركة اتصالات ستدير شؤونها بشؤونها ، لكن مجلس الوزراء يحدد السياسة والهيئة هي التي تنفذ .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الكساسة

السيد أحمد الكساسة : شكراً معالي

الرئيس .

أنا فهمت من كلام معالي الوزير أنه سيكون بحاجة الى طاقم فني كبير إضافة الى المختصين والمهندسين الذين سيكونون في هيئة الاتصالات . معنى ذلك إذا أخذنا كلام معالي الوزير تماماً تصبح هيئة الاتصالات مشغل لا أكثر ولا أقل ، لأنه سيكون تضارب في رسم السياسات وتضارب في رسم الاختصاصات ما بين الوزارة والهيئة فهصبح لا معنى لوجود الوزارة حقيقة في هذه الحالة .

لذلك أنا أنفي على ما قاله الزميل حدادين بأنه إذا بقي مشروع هيئة الاتصالات مطروح فإنه لا حاجة الى بقاء وزارة البريد والاتصالات.. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أبا شاكر للأخوان على الحوار لكن

يبدو أننا نخالف المبادئ التي استقرينا عليها في هذا المجلس أن كل أجهزة الدولة يجب أن تكون مسؤولة أمام مجلس النواب . حتى تكون مسؤولة أمامه لا بد أن ترتبط بإحدى الوزارات إن لم تكن مرتبطة بإحدى الوزارات ستخرج الى حد كبير من الرقابة المباشرة كما هي حالة الكثير من الدوائر المستقلة .

من مصلحة هذا المجلس الكريم أن ترتبط بوزارة حتى تكون هذه الوزارة مسؤولة أمام المجلس . وإذا انصرفنا الى النقطة التي وردت هنا هي فقط لاعداد السياسة وإقرارها من قبل مجلس الوزراء لأن المسؤول عن سياسة الاتصالات هو مجلس الوزراء . وأن لا تترك هذه السياسة لتوضع من قبل أجهزة تدير مؤسسة أو هيئة ما . هذا هو الأساس بها ، أما كيف ستوضع هذه السياسة ، هيئة تنظيم قطاع الاتصالات هي التي ستقوم بمثل هذه الدراسات وتقرر عبر مؤسساتها وعبر سلطاتها ثم تصير الى مجلس الوزراء سلطة إقرار سياسة أي خدمة تقدم في هذا البلد .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة إن وجود الوزارة على رأس الهرم هو ضرورة ملحة لسبب واحد أن لها وظائفاً ، وظيفة داخلية وأخرى خارجية . الداخلية هي مشرفة على الهيئة من خلال رؤوس معالي الوزراء لمجلس إدارة الهيئة ، والهيئة تضع سياسات بناء

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا لا أحب أن أختلف مع الأخ أبو عدن لكن على طرفي نقيض في هذا الموضوع ، القانون اسمه قانون الاتصالات وهو ليس هيئة تنظيم قطاع الاتصالات . نحن نتكلم عن الاتصالات بشكل عام ، نتكلم عن الهيئة ونتكلم عن صلاحيات وزارة الاتصالات ونتكلم عن الشركات التي ستدير عملية الاتصالات ولها الرقابة على كل ما يجري .

فنحن نتكلم عن قانون الاتصالات وبالتالي صلاحيات الوزارة في مجال الاتصالات ليس لها مكان إلا هنا ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الله أخو ارشيدة .

السيد عبد الله أخو ارشيدة : اللهم اكتب لنا حظاً بأن يرانا الرئيس مرة ثانية .. آمين .

ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء هو توضيح حقيقي للتطبيق العملي للسياسات العامة للدولة ، يجب أن تكون أية مؤسسة أو حتى ما سمي الآن بأنها شركة عامة ولي تحلظ في المادة " ٨٧ " إن شاء الله سندلي برأينا به .

إنما هنا الارتباط القانوني يجب أن يتم ، هذا أولاً . أما بالنسبة للاشكالات التي يتحفظ عليها الزملاء بصلاحيات الوزارة وصلاحيات الهيئة المقترحة فلو دقق النظر في المادة التي

على طلب الوزارة المتصلة بمجلس الوزراء ، لأن مجلس الوزراء يقرر سياسة الاتصالات وبالتالي يتقلها الوزير كوزير للاتصالات الى الهيئة . والهيئة وظيفتها تدريس وتمحص وتشرف على جميع الشركات المرخصة في قطاع الاتصالات .

الوزارة لها مهمات أخرى في العلاقات الدولية، في اتصالنا بالمنظمات الدولية ، لا يمكن أن يلغى دور الوزارة لجرد أن هناك ازدواجية في صلاحيات الهيئة وصلاحيات الوزارة... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : أستاذ محمد داوودة .

السيد محمد داوودة : شكراً معالي الرئيس .

لا أرى في هذا الفصل ، للمادة الثالثة ، أي مبرر لوجودها لأنها تتحدث عن مهام الوزارة . ونحن هنا بصدد هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ، لا نتناقص في مهام الوزارة ووجوب أن تتولى الوزارة رسم السياسات العامة وأن تضع ما تريد من سياسات ، فهذا بابه في شؤون وزارة البريد والاتصالات . أما هذه المادة فلا مبرر لها رغم التحولات أو المنافع التي قد تتحقق من وجودها .

نحن لا نتحدث عن الوزارة هنا ، نحن نتحدث عن هيئة وبالتالي لا مبرر للنص على مهام الوزارة في هذا الباب .. وشكراً .

هنا هذا الفصل

تعطي الصلاحيات للوزارة هي عبارة عن إعداد سياسات ، والفقرة " هـ " تقول إعداد القوانين والأنظمة . وإنما إذا تجاوزنا ولم نناقش المادة السادسة فالمهمة الرئيسية لهذه الهيئة هي تطبيق السياسة المقررة كهيئة مختصة .

فلذلك لا تناقض من ناحية قانونية أبداً بالصلاحيات والارتباط الإداري يجب أن يتم ، هذه مسؤولية أمام مجلس نواب وأمام الشعب وأمام الصحافة ، فمن يسأل ؟

لا يسأل معالي الوزير ومجلس الوزراء .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : أنا أتفق مع الزميل محمد داودية فيما ذهب إليه ، في المادة " ٢ " - الوزارة - وزارة البريد والاتصالات . وبالتالي حينما أقول في المادة " ٣ " مهام الوزارة ينبغي أن تتضمن هذه المهام كل مهام الوزارة سواء جانب الاتصالات أو جانب البريد ، أو على الأقل يشار بفقرة إلى جانب مهام الوزارة في البريد تتولى الأمور التالية .

ثانياً - أتفق فعلاً مع الزميل خليل حدادين أنه ما دام قطاع الاتصالات سيصبح شركة بالتالي لم تعد هناك ضرورة للوزارة بهذا الاسم . وقضية أنه فيه مؤسسة لا يخرجها من دائرة الرقابة حين يكون المجلس ناعلاً ويحرص على الرقابة حقاً ، ولا تتخوف يعني من شطب وزارة فوزاراتنا قريبة من عدد وزارات الصين. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : أرجو أن أوضح أن هناك قانون اسمه قانون البريد التوفير البريدي رقم " ١٢ " لسنة ١٩٨٨ ، قانون البريد موجود والوزارة تعمل بموجبه . هذه الخطوة الأولى لوضع قانون الاتصالات لكن قانون البريد موجود .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : الدكتور العموش : شكراً معالي الرئيس .

أنا أستغرب كيف يدعو بعض الزملاء إلى إلغاء هذه الوزارة ، حينما ناقشنا الموزونات في الفترة التي مضت كنا دائماً نتحدث عن المؤسسات العامة ويجب أن تخضع موارثها أيضاً للمجلس ، كنا نعاني من مؤسسة عامة لأنها غير موجودة عندنا فما بالنا إذا كنا نتحدث عن قطاع خاص والقطاع الخاص ربما يدخله كثير من اللعب في هذا المجال ، ولهذا أنا أريد الحكومة في أن تبقى هذه الوزارة .

معالي رئيس المجلس : تطور قوي يا أستاذ بسام ، الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلالي : أثنى على ما ذكره الزميل بسام العموش وأقول بأن المخاوف التي أبدتها بعض الأخوة من تحويل للمؤسسات الحكومية إلى التخصصية تزيد خوفهم مثل هذه المادة التي تجعل الوزارة مسؤولة عن السياسة العامة ومراقبة بشكل

قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة " ب " ، هناك تعديل بشطب كلمة " وخلق " واستبدالها بكلمة " وتهيئة " ، قرار اللجنة المالية مطروح للمجلس ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : أنا أعتقد بعض الأخوة الذين تحزوا عن كلمة خلق باعتبار إضافة هذه الكلمة لله ، لكن نحن لا نتحدث عن إنشاء خلق جديد بل نتحدث عن فرص .

هناك فرق بين أنها تهيئ وتتشئ ، ولهذا أنا مع أن تبدأ هي بالمبادرة في إيجاد مثل هذا الظرف أما أن تهيئ أتصور أنه شيء موجود ولكن عبارة عن عملية ترتيب .

أنا مع اللجنة في استبعاد كلمة خلق ولكن أعتقد كلمة إيجاد هي الأنسب ... شكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

أقترح كلمة بدل كلمة " وخلق جو " وخلق بيئة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : أعتقد أن كلمة خلق هي أنسب كلمة في هذه المناسبة ، لكن لما جاء موضوع الدين نحن لا نناقش في الدين

مباشر لهذه الهيئة . فالذي يزيل خوفهم واعتراضاتهم مثل هذه المادة ، فلا داعي للاعتراض عليها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : أيضاً أنا سأؤكدكم بانجاه بقاء النص وبقاء الوزارة وأستغرب كيف تلغى الوزارة ، ويجب أن ننتبه إلى أننا نناقش قانون الاتصالات وهو قانون سيغطي قوانين في نهايته متعلقة بالاتصالات . ولذلك جاء هذا القانون لينظم الاتصالات كلها بشكل عام ، يعني ليس فقط من أجل تحويل المؤسسة إلى شركة ، هذا جزء من القانون تحويل من القانون . لكن القانون ينظم علاقات كثيرة بين المؤسسة وبين الهيئة وبين الشركة وبين الوزارة وبين الوزارة ومجلس الوزراء .

إذا لم تكن هناك هيئة لمجلس الوزراء على كل القطاعات الوطنية المهمة حتى لو كانت شركة هذه ستكون شركة حكومية مملوكة بالكامل للحكومة كما جاء في لصوص القانون وفي أسبابه الموجبة . كيف سندرج ذلك من هيئة إحدى الوزارات . لا يجوز ذلك بل نحن الذين طالبنا كما قال أخي بسام بأن تكون موازنات الدوائر المستقلة ضمن الموازنة العامة للدولة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : زملائي هناك قرار اللجنة المالية بالموافقة على الفقرة " أ " من المادة " ٣ " كما وردت في المشروع ، من مع

هنا عند السجل

ولذلك اتفقنا مع الأخ عريضة ، هي أحسن كلمة وتستعمل في جميع الأمور الاقتصادية .

اللجنة اتفقت مع الأخ عريضة والمفهوم واضح ، لكن الخلق كلمة أشمل وأعم وتعطي المدلول المقصود من هذه الكلمة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : أنا بستوي عندي الابداع والتهية ، لكن أريد أن أقول عن تشجيع الاستثمار الوطني في قطاع الاتصالات . ولذلك أود إضافة كلمة وطني لأن هذا القطاع قطاع هام وينبغي وينبغي أن يكون في أيدي وطنية... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : أنني على إضافة كلمة الوطني وأيضاً ايجاد بيق من المنافسة ، يعني تعديل لإقتراح الأستاذ حماد .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

أقترح استبدال كلمة خلق بكلمة تشي ، وتشيش جواً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : أنا لا أعترض على تهية أو ايجاد أو تشي ، أما الاقتراح المتعلق بتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي .

معالي رئيس المجلس : أنت تريد إضافة كلمة والأجنبي ؟

السيد عبد الكريم الدغمي : نعم سيدي .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : عندما جاوبت بسرعة بالموافقة على كلمة وطني أرجو أن يفهم ماذا تعني كلمة وطني ، أي شركة مسجلة في الأردن هي شركة أردنية وطنية بغض النظر عن مالكيها ، فليكن معروفاً هذا المبدأ . ولذلك إضافة كلمة وطني لا تضيف جديداً شيئاً ، لأن أي شركة بغض النظر عن مالكيها مسجلة في الأردن ، مرخصة للعمل في الأردن هي شركة وطنية لأن الشخص المعنوي لا ينصرف إلى مالكيها . وبالتالي إضافة كلمة وطني لا تغير المعنى ، هذا الذي أدى بي أن أوافق .. شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : في الواقع أنا أقترح الإبقاء على كلمة الاستثمار فقط لا غير لأنها تعني كافة الأحوال.. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله العكايلة .

الدكتور عبد الله العكايلة : أود فقط أن أعلق على ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء ليست كل شركة مسجلة في الأردن وطنية ، الاستثمار الوطني مفهومه المعروف وطنياً . أما لو قال كل استثمار أردني نعم كل شركة مسجلة في الأردن تصبح استثمارات أردنية ، أما الوطني فهو الوطني المعروف .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : أريد أن ألخص ما لدي من اقتراحات ، لدي بداية اقتراح حول موضوع الاستثمار بأن تضاف إلى آخرها كلمة الاستثمار الوطني ، ثم هناك إضافة من الزميل الدغمي كلمة والأجنبي . بالإضافة إلى ذلك ما اقترحه أحد الزملاء باستبدال كلمة خلق بكلمة ايجاد ، واقتراح زميل آخر باستبدال كلمة خلق بكلمة تشي ، واقتراح باستبدال كلمة جو بكلمة بيق ، هذه الاقتراحات الموجودة لدي ، سأطرح هذه الاقتراحات ، بداية هناك اقتراح لإضافة كلمة الوطني بعد " الاستثمار " ، من مع هذا الاقتراح ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام :

" ٢٠ " من " ٥٤ " .

معالي رئيس المجلس : " ٢٠ " من " ٥٤ " لم ينجح الاقتراح ، وهنا أستاذنا أخي عبد الكريم يان يعدل عن اقتراحه ما دام لم تضاف كلمة الوطني ، شكراً أبو فيصل .

هناك اقتراح باستبدال كلمة " خلق " لإيجاد ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الأمين العام :

" ٢٠ " من " ٥٦ " .

معالي رئيس المجلس : " ٢٠ " من

" ٥٦ " أيضاً لم ينجح الاقتراح ، هناك اقتراح للشيخ عبد المنعم باستبدال كلمة " خلق " بكلمة تشي ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح باستبدال كلمة " جو " بكلمة بيق من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

قرار اللجنة المالية مطروح للتصويت وهو إستبدال " خلق " بتهية ، من مع قرار اللجنة المالية ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام :

" ٢٢ " من " ٥٧ " .

معالي رئيس المجلس : " ٢٢ " من

" ٥٧ " لم ينجح الاقتراح ، من مع النص الأصلي ؟ تعد الأصوات ، أرجو رفع الأيدي .

السيد الأمين العام :

" ٣٧ " من " ٥٧ " .

معالي رئيس المجلس : " ٣٧ " من

" ٥٧ " وتبقى الفقرة " ب " من المادة " ٣ " كما جاءت في المشروع الأصلي .

الفقرة " ج " قرار اللجنة بالمرافقة عليها كما جاءت ، موافقة ؟ موافقة

هناك اقتراح

الفقرة "د" قرار اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت ، موافقة .

الفقرة "هـ" أيضاً قرار اللجنة عليها بالموافقة ، موافقة .

المادة ككل مع التعديلات التي وافق عليها المجلس ، موافقة . تفضل السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

الفصل الثالث

مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات

المادة ٤ : تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى "

مؤسسة تنظيم قطاع الاتصالات"

تتمتع بالشخصية الاعتبارية

وبالاستقلال المالي والإداري ولها

بهذه الصفة أن تملك الأموال

المنقولة وغير المنقولة اللازمة

لتحقيق أهدافها وإن تصرف بها

وإن تعاقد مع الغير وإن تقوم

بجميع التصرفات القانونية بما في

ذلك حق التقاضي وإن تيب عنها

في الإجراءات القضائية الخاضعة

للعام المدني أو أي محام آخر .

قرار اللجنة المالية

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : قبل قليل صوتنا على هيئة ، وبالتالي حيثما وردت كلمة مؤسسة تحذف إلى هيئة حسب قراركم .

معالي رئيس المجلس : ما يقصده الدكتور عويضة هو أينما وردت كلمة مؤسسة في هذا القانون تستبدل بهيئة . معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا أتمنى ، قبل دقيقتين صوتنا على شطب كلمة المؤسسة أينما وردت في القانون واستبدالها بكلمة هيئة ، يعني اللجنة المالية بذلك استخدمت مرة واحدة وقالت أظن أحكي مؤسسة لكن سأشطبها .

معالي رئيس المجلس : إذن أينما وردت كلمة مؤسسة استبدالها تلقائياً بكلمة هيئة .

دكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

أظن أن هذه المادة هي التي من خلالها يحق لنا أن نتكلم ...

معالي رئيس المجلس : يحق لك أن تتكلم في كل مادة .

الدكتور بسام العموش : أريد أن أسأل الحكومة عن المعيار في توجهاتها نحو القطاع الخاص ، فما هي الأمور التي يتم عرضها للقطاع الخاص ويجوز له أن يكون مسؤولاً عنها ؟ وما هي الموضوعات التي يجب أن نبي

في جبهة الحكومة ؟

إننا لا نشعر بوجود مسطرة ثابتة واضحة منطقية في هذا المجال ، بل ما نراه أن الحكومة تحاول تحت عنوان التخلص من المؤسسات الخاسرة من أجل وقف الاتفاق الحكومي بغض النظر عن المبررات التي اعتمدت سابقاً للاحتفاظ بهذه المؤسسات تحت إشراف الحكومة .

لقد كانت هناك تبريرات لسيطرة الحكومة على مؤسسات منها الأمن ومنها دعم المواطن ، إلا أننا تفاجأ وظروف جديدة أن الحكومة تريد الاحتفاظ بالمؤسسة بنفس الوقت تريد إدخال القطاع الخاص .

وهل النية واردة لدى الحكومة بتوسيع الدائرة المسموح فيها للقطاع الخاص بالدخول ؟ هل سنصل إلى صيغة يرعاها القطاع الخاص ؟ وهل سيكون التعليم بيد المستثمرين ؟ وهل سيدخل القطاع الخاص للأمن والحماية بشكل أكبر مما هو عليه الآن ؟ إن ظروف المواطنين تحتاج إلى رعاية وما دامت الحكومة هي أم المواطنين فإنها مطالبة بعدم التخلي عن مسؤولياتها وعليها أن تتخلص من السلبات الموجودة في أداء مؤسساتها العامة بالتخلص من الروتين ومطاردة الفساد . وإن المستثمر الأردني لا يملك الكثير في مرحلة مزاحمة المستثمرين الأجانب والذين فتح لهم باب الاستثمار على مصراعيه . إن الاتجاه نحو القطاع الخاص بدون ضوابط هو خطر كبير على المواطن وعلى المستثمر الأردني في آن واحد . وإن ظروف الفقر وانخفاض سعر الدنار تدعو بمنطق عقلي

إلى استمرار مسؤولية الحكومة عن هذه القطاعات وعدم تقديم المواطن لقمة سائغة أمام المستثمرين وبخاصة أن رفع أسعار قطاع الخدمات هو خطر قادم لا محالة .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : شكراً معالي الرئيس .

كنت أتمنى على الزميل بسام أن يوضح هذا الكلام إلى المادة "٨٧" عندما نتكلم عن الخصخصة ، سواء حولنا مؤسسة الاتصالات إلى القطاع الخاص أم لم نحولها نحن بحاجة ماسة في هذا الظرف بالذات إلى الهيئة . لقد تم فتح قطاع الاتصالات إلى القطاع الخاص وهناك شركة مرخصة وسوف ترخص شركة ثالثة وراية وسوف ترخص شبكات اتصالات للمعلومات وذلك من أجل خدمة البنوك ومن أجل خدمة المستشفيات ومن أجل ومن أجل . هذه الهيئة يجب أن تنشأ وليس المكان الذي يتحدث به عن موضوع الخصخصة ، هذه الهيئة هي هيئة رقابية ، هي كأنها قاضي ، هي التي ستذهب إلى شركة الاتصالات الحكومية أو إلى شركة الهاتف الخلوية أو إلى أي شبكة اتصالات أخرى سواء هاتفية أو غيرها وتوقفها عند حدها عندما تتجاوز أخلاقياً أو من ناحية ربحية أو .. الخ .

لذلك ليس الآن مجال الحديث عن القطاع الخاص والخصخصة في هذه المادة ... شكراً .

هنا من أجل

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ
سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي
الرئيس .

كنت أود أن تعطي الحديث لأخي
الدكتور بسام قبلي حتى تستوي الأمور بين
معالي الوزير وبين الأخ بسام ، ثم أخذ الحديث
بعد ذلك .

معالي رئيس المجلس : تفضل الدكتور
بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي
الرئيس .

أنا منذ البداية قبل أن أتحدث طلبت من
معاليك أنه هل هذا هو الموضوع فانت قبلت أن
يكون هذا هو الموضوع . فإذا كان هناك مجال
أن تكون هناك فرصة أخرى أنا على استعداد .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان
السعد .

السيد سليمان السعد : أنا موافق على
هذه المادة لكن أقترح شطب عبارة " أو أي
محام آخر " لأن هذه الفقرة تعني أن هناك هيئة
عامة حكومية لها محامي مدني عام وهو الذي
كان يسمى بالنائب العام . فالآن كيف يصبح
لمؤسسة عامة أن تذهب إلى محام آخر وهناك
محامي مدني عام في الدولة . شكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس
اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي
الرئيس .

الهيئة هي هيئة حكومية يرأسها معالي
الوزير وعطوفة رئيس الهيئة وهناك أعضاء
يُميّنهم مجلس الوزراء لمدة معينة وليست قطاعاً
خاصاً ، بل هي مسؤولة أمام الوزير ومسؤولة
أمام مجلس الوزراء .

أما قول الأخ العموش أن الحكومة تحول
للمؤسسات الحاسرة إلى التخصصية ، مؤسسة
الاتصالات الموجودة حالياً هي من ألحج
للمؤسسات فهي تدر دخلاً يزيد على
" ١٦٠ " مليون دينار . لكن متطلبات
النجاح لمؤسسة الاتصالات تحتاج إلى توسعة في
شبكة الاتصالات التي مستحتاج ربما إلى
" ٤٠٠ " مليون دينار لإيصال الاتصالات
لجميع أنحاء المملكة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الشخابة
الدكتور عبد الحافظ الشخابة : شكراً
معالي الرئيس .

أنا مع ما ذهب إليه معالي رئيس اللجنة
المالية ، ونحن هنا نتكلم عن هيئة لتنظيم هذا
القطاع . لكن أريد أن أنه نقضية آثارها بعض
الزبلاء بشطب كلمة مؤسسة أينما وردت ،
هذا الكلام ليس دقيقاً لأن المؤسسة في المادة " ٨٧
مستحوال إلى شركة لن تعود موجودة ،
فلن يفهم من كلامنا هذا أن الهيئة ستحول إلى
شركة .

إذن تشطب كلمة مؤسسة أينما وردت ما عدا

المادة " ٨٧ " .

معالي رئيس المجلس : لما نصل لها يا
دكتور .

الدكتور عبد الحافظ الشخابة : سيدي
أجاب معالي نائب رئيس الوزراء وقال تشطب
كلمة مؤسسة أينما وردت في القانون ، وأنا
أريد أن أنه فيما عدا المادة " ٨٧ " يجب
أن تبقى .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد
حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي
الرئيس .

المادة " ٤ " تتحدث عن إنشاء مؤسسة
أسميتها هيئة ، وأنا أقول لا داعي لإنشاء
هذه المؤسسة أو الهيئة لأن المؤسسة قائمة
بجهازها الفني والإداري والتقني . فإذا كانت
تحتاج إلى تحديث في التشريعات فليكن ،
تحديث في الأجهزة الفنية والإدارية فليكن ،
البحث عن مصادر لتمويل فليكن . أما أن
يكون عندني مؤسسة قائمة أشطبها لأنشئ
مؤسسة جديدة أعتقد أنه كلام غير مبرر وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك . هناك
إقتراح واحد على المادة " ٤ " وهو بشطب آخر
المادة " أو أي محام آخر " . من مع هذا
الاقتراح ؟ لم يدجج الاقتراح .

قرار اللجنة المالية بالمرافقة على المادة " ٤ " كما
وردت ، من مع قرار اللجنة المالية ؟ موافقة .
المادة التي تليها .

محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى المنعقدة في ١٩٩٥/٧/٣٠ م ٦٥

السيد المقرر : معالي الرئيس سأستبدل
كلمة المؤسسة أينما وردت بالهيئة أثناء تلاوتي
للمواد .

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ : يكون مقر الهيئة في عمان ولها أن
تنشئ مكاتب لها في أي مكان في
المملكة .

قرار اللجنة المالية

موافقة

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس
الكریم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦ : تتولى الهيئة المهام التالية :-

أ- تنظيم قطاع الاتصالات في
المملكة من خلال تطبيق السياسة
المقررة لتوفير خدمات الاتصالات
الفعالة للمستفيدين بما يراكم
تطور تكنولوجيا الاتصالات
ويلبي احتياجات الراغبين في
الاستفادة من هذه الخدمات على
أسس غير احتكارية وتشجيع
الاستثمار والمنافسة في قطاع
الاتصالات .

ب- نشر الوعي العام لأهمية مرفق
الاتصالات والعمل على توفير
خدمات الاتصالات بأنواعها بما
يلبي احتياجات ورغبات

هذه المادة

المستفيدين في جميع مناطق المملكة ومراعاة تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكلفة مناسبة وفق قواعد المنافسة .

ج- حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات واتخاذ الإجراءات اللازمة لإنزام تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك نوعية ومستوى الخدمات والعمل على تطويرها .

قرار اللجنة المالية

المادة ٦-

موافقة

موافقة

موافقة

معالي رئيس المجلس : أطرح بداية المادة "٦" الفقرة "أ" قرار اللجنة المالية بالموافقة ، موافقة ؟ موافقة .

الفقرة "ب" ؟ موافقة

الفقرة "ج" ؟ موافقة

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٧ : تتألف الهيئة مما يلي :-

أ- مجلس الإدارة

ب- المدير العام

ج- الجهاز التنفيذي

قرار اللجنة المالية

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

للمادة ٨ : أ- يتألف المجلس على النحو التالي :-

١ - الوزير رئيساً

٢ - المدير العام عضواً

٣ - خمسة أشخاص أردنيين

الجنسية من ذوي الخبرة

والاختصاص يعينون بقرار

من مجلس الوزراء بناء

على تنسيب الوزير . أعضاء

ب- تكون مدة عضوية الأشخاص

للمنصوص عليهم في البند (٣)

من الفقرة (أ) من هذه المادة أربع

سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ما

عدا الفترة الأولى فتكون مدة

عضوية اثنين منهم ستين فقط .

ج- ينتخب المجلس من بين أعضائه

نائباً للرئيس تجوز صلاحية الرئيس

عند غيابيه أو أي صلاحية يفوضها

الرئيس له .

قرار اللجنة المالية

للمادة ٨-

موافقة

موافقة

موافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة ٨ / الفقرة

" أ " ، الأستاذ الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً

معالي الرئيس .

سأتكلم في الفقرة " أ " ولها علاقة بالفقرة " ج " .

كما جرت العادة في كافة التشريعات التي تكون مؤسسات حكومية ، أو هيئة كما أسمينموها في هذا القانون ، يكون المدير العام نائب الرئيس .

فإذا وافق المجلس الكريم أنا أقترح أن يكون المدير العام نائب الرئيس وعندئذ ستشطب الفقرة " ج " كاملة .

معالي رئيس المجلس : اقترحك أن يكون المدير العام نائب رئيس المجلس وبالتالي شطب الفقرة " ج " .

أصوات : اثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد أبو

جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً

سيد الرئيس .

أعتقد أن مدة " ٤ " سنوات مدة طويلة

معالي رئيس المجلس : سأعطيك الدور

عندما نصل للفقرة " ب " الدكتور محمد

الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي

الرئيس .

أستاذ الأخ الحبيب معالي وزير الاتصالات وهنا أود أن أذكر الزملاء بأن مجلس إدارة مؤسسة للمواصلات السلوكية واللاسلكية في الوقت الحاضر مكون من رئيس المجلس وهو وزير البريد والاتصالات ، أمين عام وزارة البريد والاتصالات ، مدير عام مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية ، مدير عام الموازنة ، مدير سلاح اللاسلكي ، عميد كلية الاتصالات ، وأذكر في ذلك الوقت يمكن أمين عام وزارة النقل .

استفساري الآن من معالي الوزير أو رئيس اللجنة أن مجلس الإدارة مكون فقط من معالي الوزير رئيساً والمدير العام الذي هو ليس حكومياً وخمسة أعضاء من القطاع الخاص بمعنى أنه ليس لهم علاقة في الحكومة .

فهل لنا من إيضاح من الزملاء الأفاضل بإسهاب حتى نستطيع أن نصل الى قناعة بأن من أعضاء مجلس الإدارة ممن هم يكونوا على سوية معينة مع احترامي للجميع ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير

الاتصالات .

هنا من أجل

معالي وزير البريد والاتصالات : شكراً
معالي الرئيس .

بعد إقرار هذا القانون لن يكون وزير البريد والاتصالات هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، سيكون معالي وزير المالية لأن المالك هي وزارة المالية . فيكون معالي وزير المالية هو رئيس مجلس الإدارة وهو يبقى على مجلس الإدارة إذا أراد مثلاً تفضل معالي الأخ محمد الزين .

هنا الوضع يختلف هذه هيئة تنظيمية ، الآن وزير البريد والاتصالات هو رئيس هذه الهيئة المنظمة التي تشرف على كافة الشركات المرخصة . لذلك أصبح الحق لمجلس الوزراء أن يختار خمسة أشخاص أردني الجنسية من ذوي الاختصاص سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص ، وغالباً ما يشترك مجلس الوزراء القطاع الخاص والقطاع العام .

والمدير العام هو موظف حكومي ويعين بقرار مجلس الوزراء وهو تابع للهيئة ، والهيئة هي ذراع للحكومة لتنظيم قطاع الاتصالات . أرجو الفصل بين موضوع المؤسسة ، المؤسسة ستكون شركة حكومية مفضولة ، هي مشغل مملوكة شركة الهواتف الخلوية . لكن المنظم لهذه الشركات الهيئة التي يرأسها وزير البريد والاتصالات ومجلس الإدارة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الذي تطرق له معالي الوزير بخصوص وزير المالية ليس له علاقة بهذه المادة ، وزير الاتصالات تكلم عما سيكون في المستقبل للشركة ، أما هذه الهيئة فهي هيئة حكومية يرأسها وزير الاتصالات . وقد بحثنا هذا الموضوع داخل اللجنة وسألنا نفس السؤال ، هل الخمسة أعضاء هم من القطاع الخاص ، أجبونا لا ليس من القطاع الخاص قد يكون جزء منهم من القطاع الخاص ، قد يكونوا كلهم من القطاع العام ، قد يكون جزء من القطاع العام وجزء من القطاع الخاص .

لذلك واقفنا على هذه الصيغة بهذا الأسلوب ، ولذلك لم نقل قطاع خاص ولم نقل اللجنة قطاع عام ، ولذلك يمكن يكونوا مشتركين بين القطاعين .

ولكن يا إخوان يجب أن نتنبه أن هذا القطاع قطاع فني يحتاج إلى خبرة وإلى مهارة ويحتاج إلى نوع من المهارات التي قد لا نجدها في أي شخص . لذلك جاءت الكلمة مطلقة فالخمسة أعضاء يمينوا من قبل مجلس الوزراء . وللمدة أيضاً مهمة ، بعض الإخوان قال لمدة سنتين ، أنا لا أستطيع أن آتي بواحد لمدة سنتين يتعلم ويترك ، وقابلة للتجديد أيضاً لأن الخبرة في هذا المجال ضرورية وواجبة لأن هذا القطاع أصبح عالمي . نحن اليوم متأخرين جداً عن العالم في قطاع الاتصالات ، إذا كان هذا القرن العشرين هناك ناس صاروا في القرن الأربعين .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع لا أريد أن أوضح ما وضعه رئيس اللجنة المالية ، إنما أردت أن أوضح ما اقترحه الزميل الدخمي من أن نأخذ رئيس مجلس الإدارة هو المدير العام . نحن قصدنا أن لا يكون ذلك لأنه يجب أن يكون هناك فصل بين التنفيذ وبين وضع السياسة لهذه المؤسسة .

إذاً كان المدير العام هو النائب فعندئذ ستختلط الأمور وتصبح غير واقعية ، فلذلك بقي على هذا الاقتراح .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدويب .

السيد محمد الدويب : بالنسبة للنقطة التي أثارها معالي أبو أنور ما هي علاقة وزير المالية بالموضوع ؟

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير يتكلم عن تصور مستقبلي . الأستاذ الدخمي . السيد عبد الكريم الدخمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أن معالي وزير البريد والاتصالات عندما تكلم فتح ذهني على مواضيع كثيرة ، أولاً نحن نتكلم عن مجلس إدارة الهيئة والهيئة هي هيئة حكومية ومرتبطة بالوزير ورئيس مجلس إدارتها وزير . أنا لا أعرف كيف يجعل الوزير رئيس للهيئة والمدير عضو أو نائب رئيس ، يعني لحد الآن أفهم ذلك . أما أن تقول خمسة أشخاص أردني الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص يمينون

بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ربما يأتي وزير ، أنا لا أتكلم عن وزير بعينه . وينسب خمسة أشخاص من القطاع الخاص وعندئذ يتحكم القطاع الخاص بقرارات هذه الهيئة التي تعتبرها هيئة حكومية . هذا أمر غير مسبق في تشريعنا أن يتحكم القطاع الخاص بدائرة حكومية ومؤسسة حكومية .

نحن لا نتكلم عن الشركة إطلاقاً ، أنا أنا أتكلم عن الهيئة ، لذلك جميل جداً الكلام الذي تكلم به معالي الوزير وفتح ذهني .

لذلك أنا لا زلت عند اقتراحي بأن يكون المدير العام نائباً للرئيس وأعدل اقتراحي باقتراح طويل سيصبح على النحو التالي :-

يتألف المجلس على النحو التالي :-

رئيساً

١- الوزير

نائباً للرئيس

٢- المدير العام

٣- أمين عام وزارة البريد

عضواً

والاتصالات

٤- مدير عام شركة الاتصالات

السلكية واللاسلكية التسي

عضواً

ستنشأ بعد قليل .

عضواً

٥- أمين عام وزارة المالية

لأن شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية ستملكها الحكومة ويمكن سيكون معالي وزير المالية له علاقة بها إما رئيس مجلس إدارة أو خلاف ذلك ، علاقة من نوع معين كما هي شركات الحكومة .

هنا من الأصل

ثم نقول خمسة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، عندئذ جعلنا خمسة من الحكومة وخمسة من القطاع الخاص. إذا نجح هذا الاقتراح سأقترح بدل أن نشطب الفقرة "ج" نهائياً أن تنص الفقرة "ج" على ما يلي .

أنا أريد أن أضمن القرار للحكومة دائماً وأريد أن أضمن أن تكون الحكومة مهيمنة على هذه الهيئة ، وإذا ما كانت الحكومة مهيمنة على هذه الهيئة أنا اعتبر كل تشريعنا في هذا الموضوع انتهى إلى زوال .

ولذلك أقول في الفقرة "ج" المقترحة مني : الفقرة "ج" -

تأخذ قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

إذا أقر المبدأ الأول بأن يكون الوزير رئيس والمدير العام نائباً للرئيس وأمين عام وزارة البريد والاتصالات ومدير خام شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأمين عام وزارة المالية أعضاء والأشخاص الخمسة المنصوص عليهم عندما يكونوا أعضاء سأقترح عند الفقرة "ج" تعديلها إلى الشكل الذي ذكرته ... شكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : معالي

الرئيس أسمح لي أن أرجع لخلفية هذه الهيئة ، في كثير من القوانين العالمية هذه الهيئة تكون هيئة مستقلة ورئيسها يرجع إلى رئيس الدولة .

هنا نريد حيادية هذه الهيئة ، نريد هذه الهيئة في بعض الأحيان كقاضي بين الشركات المشغلة . في الأصل كانت الفكرة خمسة أشخاص اثنين من قطاع الحكومة وثلاثة من القطاع الخاص . مجلس الوزراء لم يرتأي ذلك قال لمجلس الوزراء وهو صاحب الولاية العامة أن يعين هؤلاء الخمسة أشخاص . هناك شروط قاسية على هؤلاء الأعضاء أن لا تكون لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في قطاع الاتصالات ، فهذه الهيئة يجب أن تكون حيادية .

أنا لا أستطيع أن أحضر رئيس شركة الاتصالات القادمة الذي سيكون صاحب منفعة مثله مثل مدير شركة الهاتف الخلوية وأضعه عضواً ، قد أصبح أمين عام وزارة البريد والاتصالات ، أما أمين عام وزارة المالية لا لأنه هو المالك لهذه الشركة القادمة . فيجب أن تكون الحيادية صيغة غالبية كقاضي على هذه الهيئة الحكومية ، لذلك صاحب الولاية هو مجلس الوزراء وأعتقد أن مجلس الوزراء سيكون حريص على أن تكون هذه الهيئة تأخذ مصلحة الدولة كدولة وليس مصلحة شركة بحد ذاتها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ الرباطي .

السيد بدر الرباطي : الصحيح أنا مع

والتي ككل الشركات التي سنؤلفها هناك مواطن سيشترك فيها ، وبالتالي من واجبات هذه الهيئة أن تجعل المنافسة تؤدي إلى رخص الكلفة على المواطن .

ولذلك أنا مع الزميل معالي أبو فيصل فقط أخالفه بأن مدير الشركة التي ستنشأ ، لأنني مؤمن أنها ستباع في النهاية ، أن لا يكون من ضمن الهيئة لأنه ذو مصلحة ومستكون قطاع خاص في النهاية ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عمارين : الدكتور نزيه عمارين : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا أختلف كل الاختلاف مع معالي وزير الاتصالات فيما ذهب إليه بأن هذه الهيئة قد تكون هيئة خاصة أو الأعضاء يشكلون أشخاص ليس لهم صفة حكومية .

إن هذه الهيئة مؤتمنة ومسؤولة عن أموال المؤسسة وهذه الأموال تعود إلى الخزينة وتقدر بمئات الملايين فلا يجوز أن تكون هذه الهيئة حيادية . يجب أن تكون منحازة للخزينة خاصة أننا الآن مقبلون على مرحلة انتقالية وهي مرحلة خطيرة جداً .

من المؤتمن على أموال المؤسسة ؟ أضف إلى أن مصلحة المواطن باعتقادي أن الجهات الحكومية أرحم مرات المرات من الهيئات الخاصة بمصلحة المواطن .

ولذا فإنني أثني على ما ذهب إليه الزميل

التحوط لكن ما ذكره الزميل أبو فيصل يطيل نص المادة ، فأرى بالنسبة للبند "٣" من الفقرة "١" أن يكون هناك خمسة أشخاص أردني الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص ثلاثة منهم على الأقل من القطاع العام يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير . يعني لنضع التحوط ثلاثة منهم على الأقل من القطاع العام وتبقى الفقرة "ج" من نفس المادة كما هي لأنه يخشى أن يكون من بين الأعضاء للمعنيين من هو أعلى درجة من المدير العام .

ولذلك تبقى الفقرة "ج" من المادة "٨" كما هي والبند "٣" من الفقرة "١" خمسة على أن يكون منهم ثلاثة منهم من القطاع العام على الأقل .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس ما سمعناه من معالي الوزير والحيادية وكأنني فهمت أن الحيادية فقط بين الشركات التي ستأخذ مثل هذه الأعمال في المستقبل ومن بينها الشركة التي ستحل محل المؤسسة . وكلنا نعلم أن هذه المرحلة ستحول المؤسسة إلى شركة تملكها الحكومة في البداية بالكامل ومن ثم ستباع وبالتالي ستكون شركة قطاع خاص .

ولذلك أعتقد أن الهيئة من مهامها صحيح أن تشرف على هذه الشركات المتنافسة لكن بنفس الوقت لها أثر على إيرادات الخزينة ومراقبة إيرادات مثل تلك الشركات على الخزينة . بالإضافة إلى أن دور المواطن المستفيد

هذه المادة الأصل

عبد الكريم الدغمي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : شكراً معالي

الرئيس .

أصبح هناك خلط بين أن تكون هذه الهيئة حكومية أو حيادية ، فإذا كانت حيادية فلن يتعدى قرارها أن يكون استشارياً ، فهي لن تكون إلا هيئة استشارية وستكون قراراتها غير ملزمة ، ولذلك لا بد من أن تكون هذه الهيئة هيئة حكومية قادرة على اتخاذ القرارات .

ولذلك أنا أني على ما ورد في اقتراح معالي الزميل أبو فيصل .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك .

الدكتور الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة أنا مع مشروع القانون أن يبقى المدير العام عضواً حيث أن خمسة من الخبراء بنفس المستوى بل قد يكون بعضهم أعلى من مستوى المدير العام من حيث الخبرة والاختصاص ، فكيف يخص هذا المدير الذي لا يتميز عن هؤلاء ؟ هؤلاء يمتنون بقرار من مجلس الوزراء وهذا أيضاً يعين بالتنسيق من المجلس لكن بقرار من مجلس الوزراء .

القضية الثانية ، أنا مع أن يبقى العدد سبعة فقط دون أن يقل بأربعة آخرين الذين يرجحهم معالي أبو فيصل ، ذلك لأن هؤلاء

الذين يمثلون الحكومة تمثلهم الوزارة لأن الوزارة ما زالت لها مهام في "أ"، "ب"، "ج". فكل هؤلاء الثلاثة الذين أضافوهم تنوب عنهم وزارة الاتصالات فيما يريد هؤلاء الإخوة أن يضموا إلى هذا المجلس .

القضية الثالثة ، إما أن نجعل الجميع ستين أو نجعل الجميع أربعة ، أما أن نختار من الخمسة اثنين في الفقرة الأولى فهذه ترجيح بلا مرجح تولد حساسيات وتعيق العمل . لو جعلناهم أربع سنوات مثل المدير العام يكون فيه استقرار ويكون الإنتاج أحسن ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أنا أذهب إلى ما ذهب إليه الأخ أبو فيصل حيث أنه باقتراحه انحياز كامل للخبرة ولإشراف الحكومة على هذه الهيئة ولا يكون هناك تسبب ، وإذا لم يجر اقتراحه أن يكون له غالبية فأقترح أن يكون هناك نصاً آخر وهو يتعلق بالخمسة أشخاص أردني الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص على أن لا يكون منهم من له علاقة بشركات الاتصالات الخاصة لأنه يمكن يأتي وقت يعين خمسة أشخاص من القطاع الخاص فهنا مشكلة كبيرة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الشخانة آخر المتحدثين .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : شكراً

سيد الرئيس .

هذا المجلس الذي نتحدث عنه سيرأس الهيئة التي ستعظم هذا القطاع ، هذا المجلس له مهام كثيرة . الاقتراح بأن يكون من جهات حكومية مثلما أشار معالي أبو فيصل له محاذير كثيرة ويمكن أن يلغي الفكرة الأساسية التي من أجلها أوجد هذا القانون .

نحن نريد أن نتعامل مع القطاع الخاص وأن نشارك معهم في تنظيم هذه الخدمة الكبيرة .

لذلك سيد الرئيس أن نضع نصاً لتحديد من أين يأتوا الأعضاء الخمسة غير الرئيس والمدير العام هذا ليس وارداً فيما إذا قرأنا المهام والتي هي في معظمها ستكون مهام فنية ١٠٠٪ ، وجانب وحيد إعطاء التصاريح والرخص للشركات التي ستوجد في المستقبل .

لذلك اقتراحي أن يبقى النص كما هو دون تعديل وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر : بالنسبة لما ذكره الزميل الكوفحي بالنسبة لمدة العضوية ستين وأربع سنوات ، المقصود أن يكون هناك تواصل في إيصال المعلومة . فعندما يكون لدينا شخصين تنتهي مدة عضويتهم بعد ستين ويأتي مكانهم شخصين آخرين يكون في هذه الحالة تواصل للمعلومة ، حتى كل أربع سنوات يكون هناك دماء جديدة في المجلس وفي نفس الوقت تواصل في الخبرة وتوصيل المعلومة . هذا هو

للمقصود بأن تكون الفقرة بهذا الشكل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : أعطوني فرصة أخلص ما لدي من اقتراحات وإذا كان هناك إضافة نستمتع لها . هناك اقتراح بأن يكون ثلاثة من الخمسة من القطاع العام ، اقترحه الشيخ بدر وبعض الزملاء .

هناك اقتراح آخر وهو تقريباً يغير شكل المادة بشكل كبير أن يكون المدير العام نائب للرئيس ويضاف ثلاثة أعضاء جدد وهم أمين عام وزارة البريد والاتصالات ومدير عام شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأمين عام وزارة المالية بالإضافة للخمسة المنصوص عليهم في البند "٣" وذلك ليصبح أعضاء مجلس الإدارة عشرة أشخاص . هذا الاقتراح الذي تقدم به الزميل الدغمي ، وهذا الاقتراح يستلعي تعديل الفقرة "ج" إذا أقر هذا الاقتراح يمكن أن نطرح تعديل الفقرة "ج" .

هذه الاقتراحات التي وصلتني ، إذا كان هناك اقتراحات جديدة نستمتع لها . معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات : أنا

عندي نقطتين ، النقطة الأولى يريد من ذوي الخبرة والاختصاص ، إذا عينا أبناء عامين الوزارات قد تكون المناصب سياسية في بعض الأحيان أو إدارية لكن صريحين ، قد لا يفهم في موضوع الاتصالات . فأن نحدد ونقول أمين عام وزارة المالية هذا صعب جداً كذلك من الخطورة أن نقول رئيس شركة الاتصالات .

هناك من الأصغر

رئيس شركة الاتصالات هو مرخص لا يجوز أن يكون عضواً في هذه الهيئة لأنه مستفيد.

النقطة المهمة جداً القانون نفسه في المادة "١/٢" يتضمن ضمانات كثيرة على قرارات مجلس الإدارة الخطيرة مثل منح الرخص، منح الرخص ليس للمجلس أولاً للمدير العام، هو يشب مجلس الوزراء صاحب الصلاحية. يعني هناك ضمانات على قرارات المدير العام ومجلس الإدارة بأن منح الرخص هو حق مجلس الوزراء كما هو وارد في المادة "١/٢" فالنقطة التي قد اتفق مع معاليك فيها أنه ما عندنا مانع كحكومة أن نقبل أن يكون للمدير العام نائباً للرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور طيحات.

الدكتور عبد الرزاق طيحات : اقتراحي الجديد أن يكون المجلس مكون من الوزير رئيساً، المدير العام نائباً للرئيس، وأمين عام وزارة البريد عضواً، وثلاث أعضاء يمثلهم مجلس الوزراء من ذوي الاختصاص، يعني ثلاثة حكوميين وثلاثة من القطاع الخاص.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ أبو فيصل السبيح عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس : وهذا أمر كلنا متفقين عليه أن التضمن الحكومة على هذه الهيئة، المدير العام نائباً للرئيس، هذا اتفاق مع التشريعات الأخرى عادة يكون

مدير عام المؤسسة التي لها مجلس إدارة، أو في أغلب القوانين، يكون نائب الرئيس باعتباره للمدير التنفيذي وهو الذي يطلق يومياً على أعمال هذه الهيئة. أنا أريد أن أوضح لماذا اقترحت المدير العام نائباً للرئيس.

الحقيقة عضو مجلس الإدارة ربما يكون شخص غير متفرغ، ولذلك إذا انتخبه نائب للرئيس وغاب الرئيس يجوز لا يعقد اجتماع مجلس إدارة. ولا يرغب أن يعمل اجتماع مجلس إدارة. بينما المدير العام بعد هذه الأمور والمدير العام يكون قريباً من الوزير لأنه مرتبط بالحكومة وهو موظف حكومة في الأصل ويكون معين بالدرجة العليا في هذا الموقع.

أمين عام وزارة البريد والاتصالات عضواً وأمين عام وزارة المالية عضواً، الحقيقة أردت المزيد من الهممة للحكومة على هذه الهيئة حتى لا يتخذ مجلس الإدارة أي قرارات رغم التحفظات الكثيرة الموجودة في المواد اللاحقة والتي قرأتها وهي تحفظات في مكانها وأولها، لكن رغم ذلك تخشى أن يأتي في يوم ما، أنا لا أتكلم عن حكومة حالية. ولا أتكلم عن وزير حالي، تخشى أن يأتي مجلس وزراء بهن خمسة أشخاص ويقول عنهم من ذوي الخبرة والاختصاص ويكونون من القطاع الخاص ومن للتنظيم. ولذلك يكون قد بددنا الأهداف التي تنوّلها هذه الهيئة والتي قرأناها قبل قليل وأقرها هذا المجلس في هذا التشريع.

لماذا مدير عام شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، إتساقاً مع القانون أيضاً

أما عضوية الأشخاص في الفقرة "ب" فأنا أؤيد أن تكون ستين قابلة للتجديد مرة واحدة أما اقتراحي في الفقرة "أ" فهو كما وضحت ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : معالي الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا أحترم كل الحجج الجيدة التي أوردها معالي الأخ أبو فيصل، لكن أريد أن أبدي النقاط التالية :

أولاً :- هذه هيئة فنية وليست هيئة إدارية وبالتالي لا بد أن يستقطب لها من كان ذي اختصاص، لأنها هيئة رقابة على العاملين في قطاع الاتصالات. لا نريد لعضو أو عضوين يكونان فنيين أن يحكما بالرأي الفني لغير المتخصص. سيكون وجود بعض الإداريين أو بعض السياسيين في هذا الموقع غير ذي معنى لأن قراراتهم قرارات فنية مرجعيتها مجلس الوزراء. وشروط العضوية كما أورد أبو فيصل محصورة أن لا يكون له منفعة في أي استثمار بالقطاع الخاص، ورئيس الشركة حتى لو كانت حكومية ذو منفعة، ذو منفعة أن تنجح شركته ولو كان على حساب الحزبية. يعني هناك شركات تساهم بها الحكومة إذا استطاع أن يقلل الضرائب على شركته فية وكانت.

لنصل إلى ما يهدف إليه أبو فيصل أن الخمسة مجملهم إثنان من القطاع العام وثلاثة من القطاع الخاص لكن أن يكونوا من ذوي الاختصاص. يعني أستاذ الاتصالات في

الذي يقول أن هذه الشركة ستكون مملوكة بالكامل للحكومة، فمدير عام هذه الشركة سيكون شخص تهمة مصلحة الحكومة. هذه الشركة مديرتها العام حتى لو كان من القطاع الخاص وحتى لو لم تكن شركة حكومية يجب أن يشارك أيضاً في مجلس الإدارة لإبداء الرأي لهذه الهيئة. سيشارك في إبداء الرأي وإعطاء للشورة في هذه الموضوع، ولذلك وجوده ضروري، التصويت سيكون بأغلبية الأعضاء. حتى لو كان هذا الشخص من القطاع الخاص وكانت الشركة مملوكة ١٠٠٪ للقطاع الخاص يجلب أن يشارك. هناك مجالس إدارة كثيرة في الأردن يشارك فيها القطاع ويشارك بها أشخاص قد يبدون رأياً لمجلس الإدارة عندئذ قد يغير مجلس الإدارة من موقفه إذا استمع لهذا الشخص.

ثم بعد ذلك خمسة أشخاص، إذا أردتم ثلاثة من القطاع العام وثلاثة من القطاع الخاص أنا أوافق، أنا وضعت هؤلاء تحوطاً حتى يكون خمسة من القطاع الخاص برئاسة الوزير وخمسة من القطاع العام. يعني لم أشأ أن الأخير في النص الوارد في المشروع الذي يقول عن خمسة أشخاص أردنيين الجنسية، تركبهم خمسة ربما يكون هناك هدف لدى الحكومة بوضع خمسة فأقيمت على هذا دون أن نناقشه. ووضعت مقابل ذلك خمسة من الحكومة وقلت في الفقرة "ج" توعد قرارات المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات... وهذا أمر نهائي إليه مشكوراً للمعادة للقرار أنه ملصون عليه في المادة القادمة "١/٤" وهذا ليس مشكلة.

هنا من الأصل

الجامعة أليس موظفاً عاماً مدير سلاح الاسلحة
أليس ذو اختصاص ؟

هل يمكن الخروج من هذه الدوامة بأن
يكون جزء من الخمسة مفروض به أن يكون
من القطاع العام ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : عفواً أبو فيصل
أنت وضحت وجهة نظرك واقتراحك موجود
وهناك إقتراح آخر بأن يكون ثلاثة من القطاع
العام واثنين من القطاع الخاص ، أيضاً سأطرح
الاقتراح الجديد أن يكون إثنان من القطاع العام
وثلاثة من القطاع الخاص بوضع تبادل .
الأستاذ عبد الله أخو ارشيدة .

السيد عبد الله أخو ارشيدة : شكراً
معالي الرئيس .

في الحقيقة نحن نتعامل كما تفضل
معالي أبو فيصل هو صحيح ، هو من قبيل
التحوط والاحترازات لأننا نتعامل مع مؤسسة
فنية كما تفضل معالي أبو عصام ولكنها مرتبطة
ارتباط وبرتاسة وزير ويجب أن تكون الهيمنة
للقطاع العام أكثر من هيمنة أي أعضاء من
القطاع الخاص ، هؤلاء بإمكانهم أن يكونوا
مستشارين .

ولكن حتى نعطي المرونة لهذه الهيئة فأنا
أوافق على إقتراح معالي أبو عصام بأن يكون
الوزير رئيساً والمدير العام نائباً للرئيس واسمين
من القطاع العام بقرار من مجلس الوزراء وثلاثة
من القطاع الخاص ، فهنا نجد معادلة وهيمنة
حقيقية وهذا صحيح ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حماد أبو
جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً معالي
الرئيس مع كل الاحترام والتقدير لكل
الاجتهادات وهي تابعة من الحرص والتحوط
على أن تكون هذه المؤسسة عاملة للمصلحة
العامّة . إلا أنني أرى المادة كما وردت هي مادة
متوازنة جداً وأن مجلس الوزراء الذي سيتتخب
خمسة أعضاء من القطاع الخاص من الذين
لديهم الخبرة فقد يكون مدير المحطات القضائية
وقد يكون قائد سلاح الجو الملكي وقد يكون
... الخ . ولذلك ترك الموضوع بمرونته للمادة
كما وردت هي الأفضل سيدي الرئيس
.. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : آخر المتحدثين
رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي
الرئيس .

لأنا يقال أن اللجنة المالية لم تنظر في
هذا الموضوع جدياً ، حينما تكلمنا في هذا
للموضوع عن الخمسة طرحت هذا الموضوع
لمعالي وزير الاتصالات وقلت له ليس هناك ما
يدل على أن هؤلاء الخمسة هم من القطاع
الخاص أو العام فقال لي ما دام النص مطلق لأن
يجوز لمجلس الوزراء أن ينتخبهم ثلاثة واثنين أو
اثنين وثلاثة .

ولذلك نحن لسنا أحرص في هذا
البرلمان من السلطة التنفيذية على اختيار
الأشخاص الذين ينفذون السياسة للمصلحة
العامّة .

ولذلك قبلنا ما جاءت به وزارة
الاتصالات في القانون وأنا أؤيد المادة كما
جاءت ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : زملائنا ، التوجه
بأن يكون جزء من الخمسة أشخاص هم من
القطاع العام ، وزّدت هذا التوجه في أكثر من
إقتراح . ورد في إقتراح أن ثلاثة من الخمسة من
القطاع العام ، إقتراح آخر أن يكون اثنين من
الخمسة قطاع عام ، هناك إقتراح بإضافة الأمين
العام للوزارة بالإضافة الى ثلاثة من ذوي الخبرة
هذه الاقتراحات سأطرحها بالتتابع مع لفت
النظر بأن الأستاذ الدغمي قبل تعديل الإقتراح
على أساس أن يكون اثنين من القطاع العام
وثلاثة من القطاع الخاص .

السيد عبد الكريم الدغمي : يعني نقول
خمسة أشخاص أردنيو الجنسية من ذوي الخبرة
والاختصاص اثنين منهم على الأقل ، لنعطي
مرونة للحكومة ، من القطاع العام يمينون
بقرار ... الخ .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، سأطرح
بداية الإقتراح التالي : - يكون مجلس الإدارة
كالتالي :

الوزير رئيساً
المدير العام نائباً للرئيس

الأمين العام + ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة .

هذا الإقتراح الذي تفضل به الدكتور
طيشات من مع هذا الإقتراح ؟ لم ينجح
الإقتراح .

الاقتراح الآخر وهو اقتراح الزميل
الرياضي بأن يكون ثلاثة على الأقل من
الخمسة من القطاع العام ، من مع هذا الإقتراح ؟
لم ينجح الإقتراح

الاقتراح الآخر وهو أن يكون اثنين على
الأقل من الخمسة من القطاع العام ، من مع
هذا الإقتراح ؟ تعد الأصوات .

السيد الأمين العام :

" ٣٤ " من " ٤٧ "

معالي رئيس المجلس : " ٣٤ " من

" ٤٧ " وبذلك تصبح الفقرة " ٣ " خمسة
أشخاص أردنيو الجنسية من ذوي الخبرة
والاختصاص يمينون بقرار من مجلس الوزراء
بناء على تنسيب الوزير على أن يكون إثنان
منهم على الأقل من القطاع العام .

التعديل الآخر المطروح أن يكون المدير
العام نائب لرئيس المجلس ، من مع هذا
الاقتراح ؟ حسناً ويكون المدير العام نائب
لرئيس المجلس .

الفقرة " ب " مطروحة للمجلس الكريم ، قرار
اللجنة بالموافقة ، الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً
معالي الرئيس .

أنا أرسلت لمعاليك إقتراح على الفقرات
جميعاً ، الفقرة " ب " تكون مدة عضوية
الأشخاص المنصوص عليهم في البند " ٣ " من
الفقرة " أ " من هذه المادة سنتين قابلة للتجديد
لمرة واحدة .

هكذا من أجل

معالي رئيس المجلس : سأطرح الاقتراح ،
الأستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي
الرئيس .

أنا أقترح أن تكون المدة ، نقول سنتين
قابلة للتجديد ، بدون للمرة الأولى .

معالي رئيس المجلس : أنت تتفق مع
الدغمي .

السيد سليمان السعد : يمكن واحد
يكون صاحب خبرة يمكن يبقى عشرين سنة ،
لماذا لا نستفيد من خبراته .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، معالي
رئيس اللجنة المالية .

السيد رئيس اللجنة : نحن نتكلم عن
الخبرة ، والزمن هو الخبرة ، يعني الإنسان
بخبيرته الطويلة يتعلم أشياء كثيرة ، والأربع
سنوات في عمر المؤسسة ليست بكثيرة . يعني
نضع خمير لمدة سنتين ثم لجملة يترك لا أعتمد
أن هذا من المصلحة العامة .

وأيضاً مجلس الوزراء هو الذي يقرر في
النهاية أن يستمر هذا الشخص بعد أربع سنوات
أو لا . ولذلك فترة الأربع سنوات في عمر
الشخص أو المجلس ، أصلاً كل مجالسنا
الإدارية في الشركات هي أربع سنوات وليست
سنتين .

ولذلك أنا أصر على الأربع سنوات لأنها
أقصر فترة في أي مجلس إدارة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ خليل
حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي
الرئيس .

مدة الأربع سنوات لها سلبيات
وايجابيات كما أن مدة السنتين لها سلبيات
وايجابيات . أنا أعتقد أن الإيجابيات أكثر في
بقاء المدة أربع سنوات قابلة للتجديد .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاقتراح
واضح أيها الزملاء ، هناك حالة من خالتين ،
هناك من يرغب بإبقاء قرار اللجنة كما ورد في
مشروع الحكومة وهناك إقترح بتحويل العضوية
لمدة سنتين قابلة للتجديد . الأستاذ حماد .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً
سيدي الرئيس .

أنا أعتقد أربع سنوات مدة طويلة ، في
بعض الأوقات نحتاج أن نتخلص من أحد
أعضاء اللجنة ولا تتمكن . ولذلك أقترح ثلاث
سنوات بدلاً من ذلك .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ علي
الشطي .

السيد علي الشطي : الاختيار يتم بناء
على الخبرة والاختصاص كما نصت المادة ،
والخبرة الفنية هي خبرة تراكمية وغير معقول أنه
كل سنتين نجدد ونبدل ، ولذلك أنا أصر على
الأربع سنوات كما أصر معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدغمي .

قابلة للتجديد . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح
الاقتراح .

الاقتراح الآخر ، تكون مدة عضوية
الأشخاص المنصوص عليهم في البند " ٣ " من
الفقرة " أ " من هذه المادة ثلاث سنوات قابلة
للتجديد من مع هذا الاقتراح ؟ أيضاً لم ينجح
الاقتراح .

الآن قرار اللجنة بالموافقة على الفقرة
" ب " كما جاءت في المشروع ، من مع هذا
القرار ؟ ما هي النقطة أستاذ سليمان .

السيد سليمان السعد : أنا اقترحت
شطب عبارة ما عدا الفقرة الأولى وتكون مدة
عضوية اثنين منهم سنتين فقط .

معالي رئيس المجلس : متى اقترحت هذا
السيد سليمان السعد : اقترحت بالأول .

معالي رئيس المجلس : لا يا سيدي ،
اقترحك بالأول مدون عندي وكررت أكثر من
مرة أنك تتفق مع الأستاذ الدغمي .

السيد سليمان السعد : أنا اقترحت على
المدة أما العبارة هذه لم أتطرق إليها .

معالي رئيس المجلس : لم يرد هذا
الاقتراح على لسانك . الزملاء الأفاضل لدي
الآن قرار اللجنة المالية بالموافقة على الفقرة كما
جاءت . من مع قرار اللجنة ؟ موافقة .

الفقرة " ج " بالتعديل على الفقرة " أ " .
بأن يكون المدير العام نائباً للرئيس لم تعد لها
ضرورة . السيد المقرر .

السيد عبد الكريم الدغمي : فقط أريد
أن أوضح أن الأربع سنوات مدة طويلة وكما
ذكر الأستاذ خليل لها إيجابيات ولها سلبيات .
إيجابيات هذه المدة كما ذكر رئيس اللجنة أنها
خبرة متراكمة ، لكن أيضاً نحن نريد خلق
خبرات جديدة ، لا نريد أن نتحجر الخبرة لثلاثة
أو خمسة أشخاص بهميتهم والخبرة تتكون مع
الزمن وهؤلاء لم يخلقوا خبراء وإنما اكتسبوا
الخبرة ، وإذا لم يكن في الأردن خبراء غيرهم
فهذا مصيبة .

الجانب الآخر ، السنتين لماذا ؟ السنتين
تعطي مرونة ، ما دام قابلة للتجديد ، تعطي
مرونة لمجلس الوزراء .

مرات مجلس الوزراء يريد أن يتخلص
من واحد مث كويس في اللجنة فيصبح عهدة
عليه إلا بعد أربع سنوات ، ولذلك سنتين قابلة
للتجديد أنا أراها أفضل وما فيه مشكلة عندي
سنتين أو أربعة لكن سنتين تعطي مرونة لمجلس
الوزراء أكثر من الأربع سنوات .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إذن الاقتراحات
كالتالي ، لدي إقترح بأن تكون مدة عضوية
الأشخاص المنصوص عليهم في البند " ٣ " من
الفقرة " أ " من هذه المادة سنتين قابلة للتجديد

هناك إقترح آخر باستبدال السنتين
بثلاث سنوات مع الإبقاء على نفس النص .

بداية أطرح الاقتراح التالي :- تكون مدة
عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند
" ٣ " من الفقرة " أ " من هذه المادة سنتين

هنا من الأصل

السيد المقرر : إذا شطبت الفقرة " ج " فلا يتبقى صلاحيات لنائب الرئيس ، لذلك تنشط السطر الأول وتبقى الفقرة بتولى نائب الرئيس صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له . لا تنشطها بكاملها فقط السطر الأول .

معالي رئيس المجلس : الزميل المقرر يقول أن الفقرة " ج " نصها كالتالي :-

" ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس يتولى صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له " . ما يقصده أن تبقى " يتولى نائب الرئيس صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له " .

يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة . المادة التاسعة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩ : أ- لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طيلة مدة عضويته في المجلس ، كما يترتب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات وأن يتعهد بتبليغ المجلس عن أي منفعة أو علاقة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة

عضويته فيه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية .

ب- إذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فينتعرض للإجراءات والعقوبات القانونية ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالإضافة إلى التعويض الذي يستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها ضرر من ذلك .

قرار اللجنة المالية

موافقة

موافقة

معالي رئيس المجلس : بداية أطرح المادة " ٩ / أ " ، الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

أنا مع الفقرة " أ " لكن يا ريت توضيح لنا الحكومة ما هي المسؤولية القانونية للنصوص عليها في الفقرة " أ " ومنصوص عليها بالفقرة " ب " العقوبات القانونية .

أنا أفهم رد المبالغ هذا حكم أنشاء القانون ، هذا أفهمه من حيث المدني . أما العقوبات القانونية من حيث الجزائي لم أرى القانون يتضمن عقوبات على عضو مجلس الإدارة الذي يرتكب مخالفة من هذا النوع .

لذلك يجب أن تتضمن المادة فقرة تشير إلى نوع العقوبة وأن تحدد العقوبة بقرار في هذا المشروع ولا أصبح التشريع لغواً في هذه المادة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : في السطر الخامس اعتباراً من " بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين مستثمرين في مجال الاتصالات " هي تكرار لما ورد في صدر المادة من ضرورة عدم وجود أي منفعة مباشرة أو غير مباشرة .

لستطيع الاستعاضة عنها بتعبير بذلك وبمستقيم المعنى ، أي أن يكون النص كالتالي لا يجوز أن يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طيلة مدة عضويته في المجلس كما يترتب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بذلك وأن يتعهد بتبليغ المجلس عن أي منفعة ... الخ .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إقترحك بأن يقدم تصريحاً خطياً بذلك وشطب من عند " بعدم " إلى نهاية كلمة " الاتصالات " . الشيخ أبو زلط .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

" كما يترتب على كل عضو " أقتراح استبدال لفظ " يترتب " بـ " يجب " ، كما يجب على كل عضو فيه أن يقدم تصريحاً خطياً بعدم

وجود أي منفعة له . أقتراح أن يضاف بعد لفظ " أي منفعة له " أو لأحد أقربائه من الدرجة الأولى .

معالي رئيس المجلس : لدي اقتراح الزميل حاتم بشطب ما بعد " خطياً " وإضافة بذلك ، ثم العودة عن كلمة " أن يتعهد " إلى آخر المادة .

بالإضافة لاقتراح الشيخ عبد المنعم باستبدال كلمة " يترتب " بكلمة يجب ، ثم إضافة له أو لأحد أقربائه من الدرجة الأولى .

أبدأ باقتراح الزميل حاتم الغزاوي بشطب

" بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات " . والاكتفاء بالنص كالتالي :- أن يقدم تصريحاً خطياً بذلك يتعهد بتبليغ المجلس ... الخ .

من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر ، استبدال كلمة " يترتب " بكلمة يجب ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

الاقتراح الآخر بالإضافة بعد كلمة " بعدم وجود أي منفعة له ، إضافة عبارة أو لأحد أقربائه من الدرجة الأولى . من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .

إذن بقي أمامي قرار اللجنة المالية بالموافقة كما جاءت في نص المشروع ، من مع القرار ؟ موافقة .

الفقرة " ب " مطروحة للمجلس الكريم الأستاذ عبد الكريم .

هنا من النص

السيد عبد الكريم الدخمي : إقترحي يتضمن شطب " فيتعرض للإجراءات والعقوبات القانونية " ويصبح النص على الوجه التالي :-

إذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة " أ " من هذه المادة فيعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات ويكون ملوماً برد جميع المبالغ .. الخ . يعني بدل فيتعرض للإجراءات والعقوبات القانونية وضمت عقوبة محددة .

أصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل : شكراً سيدي .

الفقرة " أ " قررت إلزام على عضو مجلس الإدارة سواء كان موظف عام أو من القطاع الخاص ، وهذا الالتزام تحت طائلة المسؤولية القانونية . أي حسب وصفه سيتعرض إلى مسؤولية قانونية محددة ، إذا كان موظف عام سيلاحق بجريمة استثمار الوظيفة وهي من جنایات الاختلاس كما يعرف الأخوة . وإذا كان من القطاع الخاص ولم يُستطع ملاحقته بتلك الجريمة باستثمار الوظيفة العامة سيلاحق بجريمة إساءة الائتمان في أموال عامة . ولذلك فالمسؤولية القانونية محددة بقانون العقوبات وفقاً للمنصب الذي يشغله عضو مجلس الإدارة ، موظف عام إذن استثمار وظيفته وسيلاحق بجناية استثمار الوظيفة ، قطاع خاص يلاحق بجريمة إساءة الائتمان بأموال عامة .

هذا المقصود بالنص والعقوبات في قانون العقوبات تفي وتزيد عن النص الذي اقترحه معالي عبد الكريم .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الله أخو ارشيدة .

السيد عبد الله أخو ارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة وزير العدل عبر عما كان في نفسي ، فكرها مطلقاً لتكثيف الوضع القانوني للمخالف ، هل هو سارق ، هل هو متهم ، هل هو مستغل وبالقطاعين العام والخاص ولكل إجراءاته .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ الدخمي .

السيد عبد الكريم الدخمي : سيدي أنا لم أنهم النص ، وهذا خلاف بالاجتهاد ، كما فهمه معالي وزير العدل . إذا كان النص مقصود به كما تفضل معالي وزير العدل فأنا أقترح كالتالي ومستعد أعدل إقترحي حسب كلام معالي وزير العدل .

- إذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة " أ " من هذه المادة فيعاقب بجرم استثمار الوظيفة أو إساءة الائتمان في المال العام حسب مقتضى الحال ويكون ملوماً برد المبالغ ، هكذا لجلي اللبس .

أما إذا بقي النص هكذا فأنا بتقديري لن تطاله أي مسؤولية جزائية هذا المخالف ، إلا المسؤولية المدنية وهي رد جميع المبالغ التي حصل عليها . يجب أن نص صراحة على هذه ، فإذا عدل إقترحه أنا أوافق معه .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل

معالي وزير العدل : نوافق معالي الأخ عبد الكريم لكن الاقتراح المحدد أن تكون هذه المادة في بند العقوبات في آخر القانون ، فصل كامل على العقوبات ، أدرجنا فصل خاص بالعقوبات وهي الفصل الحادي عشر من المواد " ٧١ " وما بعدها . فيكون التوضيح هناك جيد ونقول كل من خالف المادة كلها الفقرة كلها يعاقب بكلاً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أرى أن يصار إلى تسبب عقوبات لهذه المادة بين معالي الوزير والأستاذ عبد الكريم لم تعرض في الجلسة القادمة ، يعني لا تنتهي هذه الآن ، تعرض العقوبات في الجلسة القادمة حتى لا تساق وتكون مثل هذه المادة بدون دراسة وإلغى .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : ما فيه خلاف كبير ، الأستاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدخمي : آسف سيدي أن أخذ الحديث للمرة الثالثة ، لكن أريد أن أوضح للأخوة أنه حسب كلام معالي وزير العدل في أول مرة أن هذا موظف كبير وهذا شخص وفق به مجلس الوزراء ، يعني ليس موظف صغير أو مثل أي شخص أقدم على إتلاف رسالة أو أقدم على إتصال بدون دفع رسوم ، هذا شخص كبير .

أنا أوافق على العقوبات شريطة أن نص

عليها وهي عقوبات رادعة فعلاً كما تفضل معالي الوزير ، لذلك النص عليها في الفقرة " ب " أفضل . أنه يعاقب حسب مقتضى الحال بجريمة استثمار الوظيفة أو بجريمة إساءة الائتمان في المال العام حسب مقتضى الحال .

والعقوبات تلك ليس لها دخل بجماعة مجلس الإدارة ، تلك العقوبات على مواطن أو موظف صغير أتلف رسالة أو كسر عمود أو قطع أسلاك .. الخ في قانون الاتصالات ... وشكراً

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : إذا كانت الرغبة عند المجلس الكريم أن تكون في نفس المادة نضيفها .

معالي رئيس المجلس : المجلس ما قرر .

معالي وزير العدل : يعني نحن نقول أن هذا المقصود بالمادة القانونية ، إذا فيه عقوبة مكانها في فصل العقوبات . إذا وضعت في هذا المكان فنقول يلاحق بجرم إساءة الائتمان أو الاختلاس حسب واقع الحال .

معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الله أخو ارشيدة .

السيد عبد الله أخو ارشيدة : ما تفضل به معالي وزير العدل هو صحيح ، ولكن بدون أن نضع تفصيلات هنا نختصرها بكلمة واحدة تحت طائلة المسؤولية القانونية المقررة في هذا القانون . نحن عندنا قطاع عام وقطاع خاص ، يعني نائب مدير استغل وظيفته تعامله مثل موظف صغير !! هذا يلزمه عقوبات أشد .

أنا رأي تحت طائلة المسؤولية القانونية المقررة في هذا القانون .

هكذا من أجل